

۲۲۱

1.27A

حاشیه ملا میرزا جان بر محاکمات

مجلس ۱۱۱۱

۱۳۴۱

~~۹۱۴۷~~ ۹۱۴۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه محاکمات

مؤلف ملا میرزا آقایی

موضوع

شماره ثبت کتاب

۸۶۲۸۵

بازدید شد

۱۳۸۴

جلد اول

۱-۵۵

خطی - فهرست شده

۱۰۵۶۴

[illegible]

وہو ہوا وانا الحمد
طریقہ دوا

سید احمد علی

[illegible]

۱۰۶۰۰ مبارک

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نقضي

قول لا يذهب على من يتبع فصول الكتاب ان كثيرا من الاحكام

لفصل الثاني لاعراب الالكتاب فالفرق بين العوض

في الاشارة واما بان مقدمة حصلت من الفصل السابق عليه

الطرف كما هو المشهور فقد يكون بالتمثيل المنزلي للخصماء عن النفس

المطبعة البديعية ومعاينة حقيقة الحال فلا تخف عليك

١٥٠

9 10 11 12 13 14 15 16

الذي هو من الغرض أو على الأصل في الماخذ اطلاق الاصل عليه القضية باعتبار انها الصلح لا يكون
الظن ان هذا العاقل قد يذكره اليه من عند الحق

للاصل فيلزم اخذ المضاييف في تعريف المضاييف الاخرى

غير المعنى المضاعف للمصاحف كالخطوط والمواعظ والمقالات المتباينة

والمراد بالصغرى والكبرى ما يكون جزء اللذليل وما يكون جزء

فصلها بدینہ لھو ہم کل موجین کلین من الشکل الاولین

الهيئات الخاضعة للدراسة لابد ان تتواجد الى القاع الكائن في المنطقة

الكلمة التي ليست لها غرضية يحتاج الى استنباطها منها اصلا ^{المرتبك المقدسة العامة المتجاوزة} ^{وعند ذلك} ^{العرف} ^{التعرف}

الحديث بالبرهان من غير حجت الا انما حجت الله في كتابه بالبرهان
المعجزة التي لا يمكن ان يكون لها شبهة في القياس الباطني

كون القضية الكلية أصلاً وقانوناً بالقياس إلى قضية جزئية

[illegible]

18 19 20 21 22 23 24 25 26 27

[illegible][illegible]

قولهم وانما هي التفاصيل مستفادة اقول لا بل هي على ما اوردوه على كل صورة وهو على ما اوردوه
 على كل صورة مستفادة اقول لا بل هي على ما اوردوه على كل صورة وهو على ما اوردوه
 والمحدودين والذين يفرقون بين التفاصيل والاصول اقول مرادهم ان التفاصيل هي التي لا يمكن ان يكون لها اصول
 وعليه يفرقون بين التفاصيل والاصول اقول مرادهم ان التفاصيل هي التي لا يمكن ان يكون لها اصول
 لا يتبعان ولا يترفعان بالقياس الى كون زوايا المثلث متساوية
 ولعل من طغيان العلم **الحج** ولما كان التفاصيل كالاصول للحل
 اقول ويمكن ان يقال ايضا لما كان التفاصيل مستفادة من
 على ما ذكره الشيخ في صدر الكتاب ولا شك ان استفادته
 اجلي وانظر بالقياس الى استفادته تناسب التنبهات الجلي او
 يقال لما كان العلوم الاجمالية اظهر واسهل وانقص بالقياس
 الى التفصيلية والتفصيلية اخفى واعسر والحل بالقياس اليها كما
 اشبهه بالنظريات كما ان الاجمالية اشبهه بالبداهات تناسب
 التنبهات الجلي هذا وانما ذكره صاحب الحاشيات في تعليقه
 ان هذا مما يقع لو كان الاحكام المصدرة بالاشارة مقتضيات
 لاحكام المصدرة بالتنبه وهذه جملة لها ولا يخفى على المتبحر ان
 ليس كذلك ولعل مراده ان لما كان الجلي مستفادا من التفاصيل
 كما ان الفروع مستفادة من الاصول تناسب التنبهات الجلي ويتوجه
 عليه ان لا شك ان استفادته الجلي من التفاصيل كذلك استفادته
 التفاصيل من الجلي في كثير من المواضع لا وجه لاختصاص الجلي بالتنبهات
 بل لو قال وتنبهات على تفاصيل الجلي مثل هذا يمكن ان يقال
 مقصوده بيان وجه اختصاص التنبهات بالجلي لا بالاصول
 لا وجه اختيار الجلي على التفاصيل فتأمل ونقل المحقق الشريف
 عليه السلام في كتابه في بيان ما كان مستفادا من التفاصيل
 ان المراد من هذا انما هو ان التفاصيل هي التي لا يمكن ان يكون لها اصول

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا يفرقون بين التفاصيل والاصول
 بل هو على ما اوردوه على كل صورة وهو على ما اوردوه
 والمحدودين والذين يفرقون بين التفاصيل والاصول اقول مرادهم ان التفاصيل هي التي لا يمكن ان يكون لها اصول
 وعليه يفرقون بين التفاصيل والاصول اقول مرادهم ان التفاصيل هي التي لا يمكن ان يكون لها اصول

الشيخ راجع حجت زلف كسب آس سبحان قدس اجعل الله لي اسرا

ومن هنا وجب آخره وانما كان مغفلة الغرض من الاصول فروعها
 ومن الجلي تفاصيلها وكان التفرع نحوها الى نظر زاوية ونحوه كسب جديد
 بخلاف التفصيل كاتفرع في اول الكتاب تناسب الاشارات
 الاصول والتنبهات الجلي انتهى اقول لا يذهب على التاخر في ان
 مقصود القابل بيان مناسبة الاشارات للاصول والتنبهات
 للجلي باعتبار الغرض المقصود منها وما ذكره يدل عليه فاندفع ما اورد
 عليه بعض المحققين من ان هذا الوجه يقتضي مناسبة الاشارات

على بعض المحققين الماردا على ما ذكره

للفروع لا الاصول والتنبهات للتفاصيل لا الجلي ولا يدعى هذا التوجه
 انه قال ليس عليك تفرعها وتفصيلها لان كون التفصيل اسهل
 من التفرع لا ينافي في اشتراكها في مطلق السهولة اذ لا شك ان تفصيل
 الاصل كان استنتاج الفروع اسهل مما اذا لم يحصل **الحج** ولما
 كان التفاصيل كالاصول اورد عليه المحقق الشريف بقوله في حيث
 يعرف من قول الشيخ في صدر الكتاب سهل عليك تفرعها و

تفصيلها لانه لا شبهة على ان التفاصيل مستفادة من الجلي كالفروع من
 الاصول واجاب عنه بعض المحققين بان ما ذكره في الجملة لا
 ينافي ما فهم من كلام الشيخ لان الجلي مأخوذة من التفاصيل ابتداء
 ثم التفاصيل يستفاد منها واما اختصاصها كما ان من اراد
 ضبط امور تفصيلها او لا مفصلها ثم يضبطها بجملة الملاحظات

لكن التفصيل استفادته فروعها على ما ذكره في صدر الكتاب
 بل هو على ما اوردوه على كل صورة وهو على ما اوردوه
 والمحدودين والذين يفرقون بين التفاصيل والاصول اقول مرادهم ان التفاصيل هي التي لا يمكن ان يكون لها اصول

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا يفرقون بين التفاصيل والاصول
 بل هو على ما اوردوه على كل صورة وهو على ما اوردوه
 والمحدودين والذين يفرقون بين التفاصيل والاصول اقول مرادهم ان التفاصيل هي التي لا يمكن ان يكون لها اصول

لا يثبت نهائيا في قولنا قد مضى
فمنه نعلم ان وقتا قد مضى
المراد من ذلك ان وقتا قد مضى

جوابه فان قلت هذا ليس بصيرورة وانقلابا حقيقة بل الصيرورة
ان يصير زيدا مثلا عمره وان كان هناك شيء يكون زيدا وعمره والابان
ثالث صورة الزيدية وحصلت صورة العورة مثلا على ما صرح به
في شرح كلام الشيخ في النظم السابع من الكتاب قلت لا شك ان
يطلق في العرف واللغة الصيرورة على مثل هذا المعنى فيقال في المتعارف
المشهور صار الماء هواءا وبالعكس بلا احتياج الى انضمام قرينة
ولم يقل احدا بان الطلاق الصيرورة على مثل هذا المعنى مجازي مع ان
في الطلاق الحقيقي نعم الطلاق الاتحاد على هذا المعنى مجازي ولو سلم ان
الطلاق لفظا صيرورة على مثل هذا المعنى مجازي فلا يلزم منه ان الطلاق
التجوهر الماخوذ في مفهوم معنى الصيرورة على معناه من قبيل المجازي
لما ان كان يكون الماخوذ في المفهوم الحقيقي للفظ التجوهر هو المعنى المجازي
لفظ الصيرورة فان قيل الراي من الشيء في قول صيرورة لشر

جوابه بعد ما لم يكن هو الجسم او الكلام فيه ويشعر بما ذكره المحقق
الشيخ حيث قال لا يشاع خلق الجسم من الجوهر عينا سواء كان
الجوهر عينا او لا زاما لمية قلت الكلام بعد محل نظر كما صرح به
في التجويد ان الجوهرية من توان العقولات فلا يشاع خلقها
عينا وان محل المعقول الثاني على معنى يتناول لوازم المية
بناء على ما ذكره بعض المحققين انه كثيرا ما يطلق في كتاب التجويد
المراد من ذلك ان وقتا قد مضى

المحقق في شرح كلام الشيخ في النظم السابع من الكتاب قلت لا شك ان يطلق في العرف واللغة الصيرورة على مثل هذا المعنى فيقال في المتعارف المشهور صار الماء هواءا وبالعكس بلا احتياج الى انضمام قرينة ولم يقل احدا بان الطلاق الصيرورة على مثل هذا المعنى مجازي مع ان في الطلاق الحقيقي نعم الطلاق الاتحاد على هذا المعنى مجازي ولو سلم ان الطلاق لفظا صيرورة على مثل هذا المعنى مجازي فلا يلزم منه ان الطلاق التجوهر الماخوذ في مفهوم معنى الصيرورة على معناه من قبيل المجازي لما ان كان يكون الماخوذ في المفهوم الحقيقي للفظ التجوهر هو المعنى المجازي لفظ الصيرورة فان قيل الراي من الشيء في قول صيرورة لشر جوابه بعد ما لم يكن هو الجسم او الكلام فيه ويشعر بما ذكره المحقق الشيخ حيث قال لا يشاع خلق الجسم من الجوهر عينا سواء كان الجوهر عينا او لا زاما لمية قلت الكلام بعد محل نظر كما صرح به في التجويد ان الجوهرية من توان العقولات فلا يشاع خلقها عينا وان محل المعقول الثاني على معنى يتناول لوازم المية بناء على ما ذكره بعض المحققين انه كثيرا ما يطلق في كتاب التجويد المراد من ذلك ان وقتا قد مضى

نفسه قد مضى في قولنا قد مضى
نفسه قد مضى في قولنا قد مضى
نفسه قد مضى في قولنا قد مضى

المعقول الثاني على ما هو من لوازم المية وذلك بان يريد بالمعقول
الثاني العارض الذي لا يمازى به امر في الخارج فيتناول سائر الاشياء
كاللوازم للمية فيقال بعد هذا ايضا ان الصيرورة بمعنى
غير الجعل ولا يقتضي تقدم المفعول على المفعول البتة قدما ما يتناول كل
فيه التقدم بالذات لا يتم قالوا لا يقتضي الجعل في المقادير بالزمان وايضا
قد تقرر عندنا ان جميع العرضيات تكون مجموعا للماضي بخلاف الثانيات
التي جعل بعضهم المجموعية معقولا للعوارض وعندها معقولا للذاتيات
فان الشيخ في المقالة الاولى من منطق الشفاء ان الكل واحد من الوجوه
يلحق بالمية خاص واعراض تكون للمية عند ذلك الوجود وجوز ان لا يكون
في الوجود الاخر وبما كانت له لوازم يلزم من حيث المية لكن المية يكون
مقروا او لا ثم يلزمها شيء على كلامه وهو صحيح في ان لوازم المية مستندة
الى المية ومتناصرة عن وجودها المطلق فتتفق فيها الصيرورة والجعل بين
المية وبينها الحال ان صيرورة الشيء حقيقة بعد ما لم يكن محال ذلك
الشيء انما تقوم بعضهم ان ذلك ليس محال فان الحقيقة هي المية الموجودة
فمن قبل وجودها لا يكون حقيقة ثم يصير حقيقة وانما عليه ان الحقيقة الواجبة
في نفسه لفظا لا يكون شيئا من المعدوم والوجود شيئا ولا يمازى قول مراد
الجوهرية من توان العقولات فلا يشاع خلقها عينا وان محل المعقول الثاني على معنى يتناول لوازم المية بناء على ما ذكره بعض المحققين انه كثيرا ما يطلق في كتاب التجويد المراد من ذلك ان وقتا قد مضى

فمن قبل وجودها لا يكون حقيقة ثم يصير حقيقة وانما عليه ان الحقيقة الواجبة في نفسه لفظا لا يكون شيئا من المعدوم والوجود شيئا ولا يمازى قول مراد الجوهرية من توان العقولات فلا يشاع خلقها عينا وان محل المعقول الثاني على معنى يتناول لوازم المية بناء على ما ذكره بعض المحققين انه كثيرا ما يطلق في كتاب التجويد المراد من ذلك ان وقتا قد مضى

المعقول الثاني على ما هو من لوازم المية وذلك بان يريد بالمعقول الثاني العارض الذي لا يمازى به امر في الخارج فيتناول سائر الاشياء كاللوازم للمية فيقال بعد هذا ايضا ان الصيرورة بمعنى غير الجعل ولا يقتضي تقدم المفعول على المفعول البتة قدما ما يتناول كل فيه التقدم بالذات لا يتم قالوا لا يقتضي الجعل في المقادير بالزمان وايضا قد تقرر عندنا ان جميع العرضيات تكون مجموعا للماضي بخلاف الثانيات التي جعل بعضهم المجموعية معقولا للعوارض وعندها معقولا للذاتيات فان الشيخ في المقالة الاولى من منطق الشفاء ان الكل واحد من الوجوه يلحق بالمية خاص واعراض تكون للمية عند ذلك الوجود وجوز ان لا يكون في الوجود الاخر وبما كانت له لوازم يلزم من حيث المية لكن المية يكون مقروا او لا ثم يلزمها شيء على كلامه وهو صحيح في ان لوازم المية مستندة الى المية ومتناصرة عن وجودها المطلق فتتفق فيها الصيرورة والجعل بين المية وبينها الحال ان صيرورة الشيء حقيقة بعد ما لم يكن محال ذلك الشيء انما تقوم بعضهم ان ذلك ليس محال فان الحقيقة هي المية الموجودة فمن قبل وجودها لا يكون حقيقة ثم يصير حقيقة وانما عليه ان الحقيقة الواجبة في نفسه لفظا لا يكون شيئا من المعدوم والوجود شيئا ولا يمازى قول مراد الجوهرية من توان العقولات فلا يشاع خلقها عينا وان محل المعقول الثاني على معنى يتناول لوازم المية بناء على ما ذكره بعض المحققين انه كثيرا ما يطلق في كتاب التجويد المراد من ذلك ان وقتا قد مضى

ان قلت ركانت ودرده وخران ووان كبت
اما في قوله كلف بار خور در مباح

فالاصل انه ليس المراد منها الموجود في الخارج والاصل في تفسير الجوهر بالوجود المطلق
لان المعبر عنه بالاختصاص هو الوجود الذي لا يمتنع ان يكون بالاعتزال لا في الوجود المطلق

المعبر عنه الخارج وحمل الموجود والواقع في تعريف الحقيقة على الموجود المطلق
فلا يكون ذلك بالاعتزال الاختصاص ولا في تفسير الاسم بالاعتزال
فان ذكر الشئ في الصفات ان الموجودات لما كان لها مفهومات وحققا
كان لها حدود بحسب الاسم والحقيقة واما المفهومات فلما لم يكن لها الا
المفهومات لم يكن لها حدود والاعتزال اسم لان الاعتزال لا يوجب الذات لا
الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعليم من حد
الاتياد التي برهن على وجودها في نشاء العلم انما هي حدود ووجب شرح
الاسم ثم لما ثبت وجودها برهن عليه صارت تلك الحدود بعد هذا حد
الذات والحقيقة اقول لا يخفى على الناظر فيها انها صريحة في ان المراد من الوجود
الماخوذ في مفهوم لفظ الحقيقة هو الوجود الخارجي فانه قد وقع ما اورد بعض
المحققين حيث قال تناول الحقيقة الواقعة في تفسير الجوهر للعدد ومم كفاؤا
وهل كلام القائل لا فيه كيف والمعدوم المطلق لا ذات له والمراد بالجوهر
ههنا هو ما يقال في تفسير الفصل ان كان مقول في جواب ان شئ هو
جوهره اي في ذاته وكذا ان الحقيقة هنا يتناول المعدوم الخارجي
تناول الجوهر لمقصود المعبر عن ان الحقيقة هو المنة الموجودة مطلقا
بروما اورد عليه ان شئ وذلك لما عرفت ان الوجود الماخوذ في مفهوم
الحقيقة هو الوجود الخارجي لا المطلق ثم لو سلم ان المراد هو الوجود المطلق
فقول صيرورة الشئ لا مطلقا محال على راي هذا المحقق لانه صرح بان
الشئ شيئا يفتقر الى ان يكون للمجهول تحقق قبل تحقق المجهول اليه

ان قلت ركانت ودرده وخران ووان كبت
اما في قوله كلف بار خور در مباح

ان قلت ركانت ودرده وخران ووان كبت
اما في قوله كلف بار خور در مباح

فان قلت ركانت ودرده وخران ووان كبت
اما في قوله كلف بار خور در مباح

فان قلت ركانت ودرده وخران ووان كبت
اما في قوله كلف بار خور در مباح

فان قلت ركانت ودرده وخران ووان كبت
اما في قوله كلف بار خور در مباح

من طرفه قد استلزم العلم له بالشيء ثم العلم بالشيء لا يكون إلا بالشيء

انبات في نفسه فلاح اما ان يكون انبات الوجود للشيء من غير القبول فيلزم
توقف الشيء على نفسه ولا فيلزم التخصيص والاستثناء في المقدمة التي جزم بها
العقل مطلقا ولا ينقطع انضمام القول لانبات ان المراد من انبات الموضوع
انبات وجود الموضوع في الخارج وح نقول لعقل الاحوال المتبني في العلم انما
يجب فيه للموضوع في الذين بان يكون ما يليها قضيا ما ذهبت عنه لو قبل ما نحن
لن من هذا القبيل لان صوابا وعلى ذلك بان المراد من قولهم ان انبات
فان انبات الحركة والشيء مثلا لا يمكن ان يثبت له في الخارج
الموضوع من حيث انه موضوع لا يمكن في العلم الذي كان الموضوع موضوعا
فالموضوع اذا ثبت له الحركات في الذين كان الموضوع موضوعا باعتبار وجوده
في الذين دون الخارج فاللزام على هذا الاصل ان يثبت الوجود للذين انما
قال المحقق الشريف فان قيل طلب اعراض ذاتية غير الوجود يتوقف على العلم
بالوجود واما طلب عرض ذاتي هو الوجود فلا يتوقف على العلم به الا يعلم انه
او التاميل وكذا القول في الوجه الثاني فاما الوجود وليس عرضا ذاتيا
من الموجودات الخاصة ببناء على كونه مشتركا بينها القول ما ذكره من اشعار
الذي مرجع التخصيص في المقدمات البقية العقلية بما ذكره الامام وقد
فاده فان مثل هذا التخصيص انما يليق بالمقامات الخطابية دون الربانية
واما ما ذكره من الجواب فليس جوابا عن اشكال المذكور لان صاحب
بنى كلامه على فرض كون الوجود ومن الاعراض المطلوبة في العلم وانما
منه الدور او التمس بناء على كون الوجود دخلا في تلك الاعراض فالاصل
بأنه

هذا هو المقصود من انبات الوجود في العلم بالشيء
انما هو ان يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء
ولا يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء
ولا يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء

سلكه من كونه متبني في العلم بالشيء ثم العلم بالشيء لا يكون إلا بالشيء

يكون الوجود متبني من العلم بان انبات الشيء للشيء في العلم بالشيء في نفسه
لم ينفذ بان الوجود ليس من الاعراض الذاتية لشيء بناء على ان العلم بجميع المراتب
نعم ما ذكره من تصحيح ان جعل وجودها عليه على هذا المطلب فلا يخفى على من هو على
الشريف قال في حاشيته المطالع ليس موضوع العلم ببناء واحدا هو الكو
مطلقا او الموجود في ركني والالم بخلاف حيث فيها من الاحوال المختلفة فاما ان كانت
بل موضوعها شيئا متبعدة متراكبة في امره فليس هو الوجود المطلق او
وح يجب ان يثبت الاحوال المشتركة بقبول مقتضى لها الواحد واحد من تلك الاشياء
لما يكون من الاعراض العامة الغريبة انتهى كلامه وذلك لتفريد الوجود الذي
على الواجب ما يخص الواجب ولا يخفى ان هذا الكلام منه مبني على ما الباب عين
السؤال المذكور اذ بعد التخصيص يخص الوجود بالموضوع الذي يثبت عن
الذاتية في العلم المفروض وان كان في نفسه مثل نظرنا التخصيص في الوجود ان
يكون وجود الواجب مثلا لم يكن مفيدا وان كان يكون مبدء الكمالات لم يكن
الدليل المذكور لانبات الواجب مفيدا لان العلم بغيرها احوال لا يحتاج الى
في الوجود ام قبل كلامه في تقسيم الحكم الى استبعاد على ان مدار التقسيم
على ملاحظة ان الموضوع انما يفتقر الى المادة في العقل والوجود معا او الثاني
فقط او يفتقر الى المادة ولا يلاحظ فيها حال المحل انما يفتقر الى المادة
ام لا بل الوجود ان يقال البحث عن الهيولى والصورة بحث عن امور لا
نفس تلك الامور الى المادة لان المادة لا يفتقر الى نفسها وكذا الصورة لا

هذا هو المقصود من انبات الوجود في العلم بالشيء
انما هو ان يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء
ولا يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء
ولا يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء

هذا هو المقصود من انبات الوجود في العلم بالشيء
انما هو ان يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء
ولا يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء
ولا يثبت الوجود للشيء في العلم بالشيء

في كل واحد من هذه الجسام من غير ان يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في غيره كذا هو في كل واحد من هذه الجسام

اقول ما ذكره في المحقق لا ينفك مادة الابرار عن كلام صاحب الحكايات وذلك
 لان تجزئة الاجزاء وعدم تجزئتها بعد المعنى وان كان عارضا لجميع الاجزاء الموجودة
 بالفعل لكن في ذلك لا ينفك في صدق القضية الكلية بل لا ينفك في العود من جميع الاجزاء
 الطبيعية بان يقال كل جسم فاجزائه كذا او كذا لا ينفك في صدق القضية الكلية
 الجسم الذي لم يكن له اجزاء بالفعل ان اجزائه تنقسم بالفعل او غير ذلك
 من شأنه الانقسام او تحقق هذا الحكم في تحقق الاجزاء في ذاته كذا في باقي
 ما هو المشهور في تجزئة المسئلة وهو ان كل جسم غير مركب من الاجزاء التي

في كل واحد من هذه الجسام من غير ان يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في غيره كذا هو في كل واحد من هذه الجسام

معدوم الموضوع كل جسم وما ذكره صاحب الحكايات وشبهه المحققان من جعل
 التجزئة صفة لا اجزاء بمعنى انفصال بعضها عن بعضها او انفصالها في الاجزاء
 فالجواب بان لا هو موصوف حقيقة للتجزئة لان ثبوت التجزئة الجسم كذا هو بان
 اجزائه فالحكم الذي ليس له اجزاء لا يصدق عليه ان اجزائه كذا او كذا انما هو
 انما هو الموضوع في المسئلة حتى كان المشكك ان كل جزءا فاجزائه كذا او كذا
 ان شاء التجزئة فحسب ثم اقول في جواب ايراد مسئلة كذا او كذا ان

في كل واحد من هذه الجسام من غير ان يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في غيره كذا هو في كل واحد من هذه الجسام

الذي المطلوب انما هو الجسم الطبيعي هو الحان التجزئة وعروضه للجسام من
 اجسام هي عروضه لجميع الاجسام ليس مجرد ولا تعرض ذاتي شامل لجزء
 الموضوع على الاطلاق وذكر عدم التجزئة بعد على سبيل الاستعداد كذا في
 الشايع فانه لا يعرض لشي من الاجسام بحسب الواقع وان اريد التجزئة
 عارض لجميع الاجسام ولا ينفك بالاجزاء كما يشعر به كلامه في مناقشة

في كل واحد من هذه الجسام من غير ان يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في غيره كذا هو في كل واحد من هذه الجسام

في كل واحد من هذه الجسام من غير ان يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في غيره كذا هو في كل واحد من هذه الجسام

فقد اخطأ ولا يتوجه على المقصود بل المقصود ذلك لان قولنا كل جسم
 غير مركب من اجزاء لا يقتضي معناه ان كل جسم فاجزائه كذا او كذا لا ينفك في صدق القضية الكلية
 وهذا هو الذي قلنا في التجزئة على ما ذكره المحقق في القواب لان المقصود كون تلك الاجزاء
 قائمة بنفسها ام لا اجزاء لا فاقا لما لا انفصال الواقع وانما هي بعضها من
 لم يشار ان المراد التجزئة بالفعل وهو شامل لجميع الاجسام مع مقابل ان كل
 فاما اجزائه موجودة تنقسم الى اجزاء كذا او كذا او غير ذلك فاجزائه موجودة بالفعل

مع ان من شأنه ذلك وهذا اليمين بما كان في وجه الشك وانما ان اجزائه تنقسم بعضها
 من بعض او متصل واحد لا ينفك بان يكون في وجه هذه المسئلة ونقول انما
 الاجزاء لعدم الانقسام فاما بقص وجودها فكل الاجزاء كذا او كذا ان اجزائه
 المتصل الواحد موجود في كل واحد من هذه الجسام كذا او كذا في كل واحد من هذه الجسام

لصدق الحكم بالمار والبار عليها اذا كان بعضها حار وبعضها باردا ولو سلم
 فنقول الموصوف حقيقة هو الجسم كذا او كذا ويصدق عليه ان اجزائه موجودة بالفعل

لا تنقسم الى اجزاء ومن شأنه ان تنقسم اجزائه الموجودة بالقوة في كل واحد
 لا يقتضي الوجود الجسم وانما التجزئة عند من احوال الاجزاء لا الجسم كذا
 اجزاء فالتجزئة وفقد لا يسئل جميع الاجسام التي لها اجزاء وان سئل اجزائها
 كلامه في اجزاء الاجسام التي ليس لها اجزاء الحق والشايع والله شاعري
 انما يعرضان الجسم من جهة المادة اعترض عليه المحقق الشريف بان الله شاعري
 في الانقسام ان في بعض هذه المسئلة من شأنه ان يكون

في كل واحد من هذه الجسام من غير ان يكون له وجود مستقل
 بل هو موجود في غيره كذا هو في كل واحد من هذه الجسام

بعضهم يرى في الجسم مادة لا يتغير في ذاته
بعضهم يرى في الجسم مادة لا يتغير في ذاته
بعضهم يرى في الجسم مادة لا يتغير في ذاته

الاجسام لان الشاين في الانقسام يمنع عروضة الجسم على ان يكون
الشاين فيه مأخوذا على انه عدم ملكة عارضا له واجاب عن بعض المحققين
بان النكاح المقصود بالاجسام الشاين والشاين في الخطم كما
يقول اما النهاية فظاهرة ما سيجي فانه اشار الى بيان شاين الابعاد
وليس فيها شين بيان شاين الجسم في الانقسام فانه يشك بان الشاين
في الانقسام والشاين فيه لانه قد علم ما تفرق بيان كون نفي الجزء الذي
لا يتجزى من مسائل الطبيعي فيبحث اما اتولا فلان كلام السند
المحقق فيكون صاحب الحركات جعل الامور ان الشاين والشاين
في الانقسام والشاين والشاين في الخطم كما سيجي في الجسم
المادة وما جعله ليل عليه بقوله اما النهاية فظاهرة ما سيجي في الجسم
كون الشاين والشاين في الخطم عروضة الجسم في المادة ولا يتبدل على
الشاين والشاين في الانقسام والشاين في الخطم فقول
الحاكم بيان حال الشاين والشاين في الخطم من الاعراض المطلوب
المعروض واما لاني فلان كلام الشاين ان ما تفرق من كون نفي الزكيك من
اجزاء لا يتجزى شاين الابعاد من الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي لا يكون
كون البحث منها من مسائل الطبيعي بل لا بد مع ذلك من بيان كون البحث
منها من جهة التفريق من جهة المادة وهو في صدق الشاين في تلك منها
وكلام العرض ان ما ذكرت انما ثبت ذلك في واحد منها فقط فقول لانه

والله اعلم

فوقه قور اجزاء صورتها حركاتها
فوقه قور اجزاء صورتها حركاتها
فوقه قور اجزاء صورتها حركاتها

قد علم ما تفرق بيان كون نفي الجزء الذي لا يتجزى من مسائل الطبيعي
ثم قال المحقق في البحث عن الانقسام ان النكاح المقصود بالاجسام الشاين
فلما ثبت بالبرهان ان الشاين في الانقسام وما ذلك لا يقتصر مادة في
الجسم الخارج اقول وايضا الشاين في الانقسام وما ليس من شأن الجسم
الطبيعي على ما ذهبهم فليس يتبع عدم الملكة في بعض المحققين فيبحث اما
اقول ان السند في بحث اثبات التبعول ان الانقسام العروضة في
انقسامها واما لاني فلان الشاين في الانقسام اتم من الانقسام الفعلي
والعروضة والعرض وهذا الامر لا يتم كمن عروضة الجسم في الاول والاول
فعدم ذلك لا يتم يكون عددا فاسان ان يكون متصفا بها فان الانقسام
بالاغم لا يستلزم الانقسام في في ضمن جميع الاغراض فان قبل ما للشاين
لا يمكن عروضة الجسم لان سلب الاغم يستلزم سلب جميع افرادها
ان الجسم يتصف بالشاين في الانقسام الفعلي فضرورة فبمع انقسام
سلب الشاين في الانقسام المطلق فلما ليس المراد سلب الشاين
الانقسام المطلق ما يستلزم سلب الشاين في جميع الانقسامات كالابرار
بالكون الذي هو قيد الموضوع الطبيعي علم الحركة مطلقا به في المعنى بل ما
رواها من سلبها مطلقا او سلبا في ضمن فردا في بحث في الطبيعي
كون الجسم خيرة الطبيعي وهو عدم الحركة الابدية فقط وكذا ان
يكون كل حركتين مستقيمتين وهو عدم الحركة الابدية لعدم الحركة مطلقا

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

وجه الملة التي في جملة العلوم لا في جملة الحركات والاثبات لاذ اذ
 مقابلتها من احوال الحيوان والمعادن والاحوال غير علم كمن في اثبات هذه
 المشترك احتياج الى ملاحظة خصوصية المادة نعم خصوصية المادة بل هو
 اثبات خصوصيات تلك الاحوال وليس الكلام فيها فان قلت فها
 اتحاد الميزور وهو انه لو لم يكن العلم جزءا للطبيعي لكان الاحوال العا
 لبدن الانسان مع مقابلتها من احوال العارضة لغيره من الاجسام
 الطبيعية لا ينظر فيها الى خصوص المادة قلت لو نظر في علم الطب المبدن
 الانسان من حيث انه جسم طبيعي وبحث عن احوال العارضة لكان
 اذ جسم طبيعي ويكون المقصود من اثبات الاحوال الخاصة له اثبات
 الى الشرائك قدر مشترك بين تلك المخصوصيات للجسم الطبيعي بان
 من الاحوال الباقية المخصوصية في ذلك العلم ويكون القصد العلم متعلقا
 بالبحث عنها انهم فلا شك ان هذا النظر من العلم الطبيعي وانما يكون علم
 العلم منفردا وكان من جملة الطبيعي اذا نظر فيه الى بدن الانسان
 حيث ان بدن الانسان ويكون المقصود من اثبات الاحوال والارض والسموات
 لبدن الانسان حيث ان بدن الانسان اقول وما قرنا المذموع سوال في العلم
 الى الاقسام الثلاثة بان المراد من الافتقار الى المادة في العقل ان
 الافتقار الى المادة المخصوصة لا يشعر به كلامهم فينبغي ان المسائل المذكورة
 في الطبيعي الباقية من الاحوال المشتركة بين الاجسام العنصرية والنباتية

والعلم في جملة العلوم هو العلم في جملة الحركات
 والعلم في جملة الحركات هو العلم في جملة العلوم
 والعلم في جملة العلوم هو العلم في جملة الحركات
 والعلم في جملة الحركات هو العلم في جملة العلوم

فصل في معرفة الفرق بين العلم في جملة العلوم وبين العلم في جملة الحركات

كقولهم كل جسم له مكان طبيعي وقولهم كل جسم له شكل طبيعي وان كان المراد الافتقار
 الى المادة في الملة فيبدل في الهيئة في الطبيعي لانه يبحث فيها عن البساطة العلوية
 والسفلية وهر اجسام طبيعية يحتاج لتعلقها الى تعلق المادة الشريفة
 ذلك بان تشار الثاني وتعالى حيث في الهيئة لا عن البساطة العنصرية
 العقلية ولا يبحث فيها عن الاجسام المركبة اصلا فالجواب لما هو في الملة فيها انما هو
 الاجسام البسيطة من حيث انها اجسام بسيطة لا من حيث انها اجسام
 مركبة فتأمل ولكن بما ذكرنا وان خرج تلك المسائل من الهيئة من الطبيعي لكن
 لا بدخل في تعريف الهيئة فالجواب ان يقال ان تقسيم العلم الى اقسامها
 على علم اعتبار الهيئة المجردة الباقية من احوال البساطة العلوية والسفلية
 الهيئة عند الاعتبار هو ما يبحث فيها عن الاجسام التعليمية والعلوم والعلوم
 ومشر من ذلك لا يقتصر الى المادة في الوجود العقلي وانما يقتصر اليها في الوجود
 الخارجي والمآخذ ان الهيئة المجردة انما هي من مبدعات المناظرين وسائر
 القدر على اعتبار القدر او يقال الافتقار الى المادة وعدمه باعتبار كيفية
 لاذات الموضوع عليها انما ليس صاحب الحركات وتعلقنا من الشفاء
 والبحث عن الاجسام البسيطة في الهيئة ليس من حيث المادة ولا يتوقف
 عليها في التعلق بل وليس اختيار ان المراد للمادة المخصوصة كما يفهم من
 الشفاء وقيل مثل قولهم كل جسم له مكان طبيعي على ان السائل كان له
 المادة مكانه كذا الى غير ذلك فكان هذه القضية تجري الى مسائل طبيعية

والعلم في جملة العلوم هو العلم في جملة الحركات
 والعلم في جملة الحركات هو العلم في جملة العلوم

العلم

يكنيم خسر السد به سجد
يكنيم ذكر اني عذابه السدي

بالفعل فلم يتناول التعريف الجسم الذي لم يفرض فيه الابعاد اصلا
يخرج مالم يفرض فيه الابعاد فاما ما لان من وضع المساواة فهو الموجب
اللان في المطلقين لا التدرج انما هو اذا تحقق المساواة لم يخرج من
المعرف شريك والمطلقة واما الصدق على ما لا وانتم لا تشرط في التعريف
الشرط ان يكون بالخاصة اللازمة اختل التعريف بهذه الصورة كمن لا يشرط
ان لا يكون جامعا بل من حيث اشتراكه على العرض المخارق والى المساواة
اختل التعريف لكونها من العرقيات المتعارضة وهذا لم يفرض صراحة
لوجود عدم الاكتفاء بالامكان قبل لانه لا يتناول الاطلاق بناء على اشتراك
الحرق فيها واجب بان السماع الحرق فيها ينظر الى صورها النوعية لانها
وذلك بان روى الاطلاق يمنع من قبول الحرق وانهم الاصطراف بان الصورة
المصورة النوعية يمنع من القبول اشتراكها بالشماع الفعول نظرا الى الاشتراك
واقول قد عرفت انما انما تعريف حقيقة الصورة الجنسية لان الابعاد
يفرض اوله بالذات فيما هو الهولي والصورة النوعية خارجة عنها ولو سلم
ان التعريف هو الجسم فتقول التعريف هو الجسم الحقيق المركب من الهولي والجنسي
الجنسي فالصورة النوعية خارجة عنها واما الهولي فلا يتأخر عن قبولها
واقول لو بدني ذلك انه لو اريد الامكان الثاني للامكان الاول الاطلاق على ما عرفت
كوايد الامكان في نفس الامر وهو ما لم يكن من فرض وقوله ما لم يجره ان الاطلاق
فاوردوا لفظ الفرض خسرنا ليجب افراده في جميع ما يقع لفظ الامكان

هذا هو التعريف
الذي هو الجسم
الحقيق المركب
من الهولي والجنسي
فالصورة النوعية
خارجة عنها
واما الهولي
فلا يتأخر عن قبولها
واقول لو بدني ذلك
انه لو اريد الامكان
الثاني للامكان الاول
الاطلاق على ما عرفت
كوايد الامكان في نفس
الامر وهو ما لم يكن
من فرض وقوله ما لم
يجره ان الاطلاق
فاوردوا لفظ الفرض
خسرنا ليجب افراده في
جميع ما يقع لفظ
الامكان

بدور ليشترط في تعريف

منه من العنق قد مات كسجد

زاد عامه لو كان كسجد
السرور في حمارت اوتار كسجد

في تعريفه فلو كان الامكان من انهم قد قسموا الامكان بالامكان العام ليشترط فيه
الابعاد وحاصلا في الفعل انما هو ما كان في الاطلاق او هو ما كان في الاختصاص وما لا يكون
في تعريفه حاصلا في كافي الكثرة المعينة مما لا يلزم تحت لان الامكان بينهما داخل على
فقدان الامكان العام بوجوب شموله لوجود الفرض لا جبا بغير واجب
مع الامكان ذلك كاشره فاصد اقول وايضا التفرقة بين الكثرة المعينة والعنا
مع ان الارض كسرة مصدرا فيهم علم بالان في حال وايضا ليس في الاطلاق ابعاد
على زوايا فتمت من كونها واجبة وانما تقاطعها واما فعلها زوايا جادة وشقها
بعدم كون الحاد بخطوط موجودة في الخارج وليست امور اذ هي على ما هي
بكلهم السبع تلك الخطوط لم يتقاطع في الاطلاق بل في المراكز وهر واحد من
تشرتها ليست اجزاء لها وان كانت في داخلها ووجوبها على الخطوط المتقاطعة
فيهم تلك فتأمل فقولهم قد تقاطعها واما كلامهم في هذا التشرع والاستطفا على
المعوليس المراد بالابعاد الثلثة قال بعض المحققين لا ينبغي ان جعل الابعاد
الثلثة في التعريفين بمعنى بعيدة وانك من ان الركب يدل على انهم
التعريف يشمل بالفعل على الابعاد الثلثة مدخل بان يكون ان يكون المقصود
ماله الابعاد الثلاث الفوقية بالامكان الابعاد الفوقية بالذات كما هو المتبادر
الاطلاق لا يستلزم في حاله قوله ما لم يكن ان يفرض فيه الابعاد الثلثة فيكون
ان يقول الابعاد الخمسة وبقية التعريف اوله بالذات والطبيعي لا يبا
اقول فيه يجب ان يتبادر من قولهم مال الابعاد الثلثة مال الابعاد الموجودة

هذا هو التعريف
الذي هو الجسم
الحقيق المركب
من الهولي والجنسي
فالصورة النوعية
خارجة عنها
واما الهولي
فلا يتأخر عن قبولها
واقول لو بدني ذلك
انه لو اريد الامكان
الثاني للامكان الاول
الاطلاق على ما عرفت
كوايد الامكان في نفس
الامر وهو ما لم يكن
من فرض وقوله ما لم
يجره ان الاطلاق
فاوردوا لفظ الفرض
خسرنا ليجب افراده في
جميع ما يقع لفظ
الامكان

هذا هو التعريف
الذي هو الجسم
الحقيق المركب
من الهولي والجنسي
فالصورة النوعية
خارجة عنها
واما الهولي
فلا يتأخر عن قبولها
واقول لو بدني ذلك
انه لو اريد الامكان
الثاني للامكان الاول
الاطلاق على ما عرفت
كوايد الامكان في نفس
الامر وهو ما لم يكن
من فرض وقوله ما لم
يجره ان الاطلاق
فاوردوا لفظ الفرض
خسرنا ليجب افراده في
جميع ما يقع لفظ
الامكان

١٧
 ما ذكره الشرح في المطلق من أن الفصل قد لا يميز النوع عن جميع المشاركات
 الوجودية وإن اعتبره عن جميع المشاركات الجينية كالتأنيق بالاشتراك في
 إذا قلنا بتحققه في بعض الملائكة يتأنيق هذا الآن يقال لعل هذه القاعدة لا
 يثبت عنها الشرح أو يقال في التنبيل ما ينفي التنبيل لما ذكره بالاشتراك
 لمبات الاعتبارية فتأمل **الحال** الشرح إلى قابلية الضرر ضرورة أن قيام
 العرض مع التحصيل الموضوع وقد فرض أن الفصل هو القابلية أو يقال
 القابلية حادث لزم الوجود المقبول بناء على أنه فهم منه الاشتراك
 لا الامكان الذاتي فتأمل لكن الظاهر على سبيل التعاقب أو فهم منه
 العام على ما ذكره سيد المحققين في حاشيته وجع فالتوسط للزوم ويكون
 في جملة الاستعاقة لكن الشرح في الإضرار القابلية وسببها الاعتقاد والاعتقاد
 أن يقال في نفس قضيتهم مفهوم قابلية الابعاد أنه ثابت لهم بالنفاس إلى
 فيكون عرضاً **الحال** الجواب قال الجوهر هو الوجود لا في الموضوع لا في
 الوجود لا في الموضوع جعله الامام في هذا الكلام تعريف الجوهر على ما هو الظاهر
 كلاماً وافقاً لما هو المشهور والتعريف لا يكون إلا بالتوائم المساوية ولما
 الوجود لا في الموضوع بظاهره وبشأول الواجب مع علم شأول الجوهر له
 قالوا بغير التعريف أنه حقيقة إذا وجدت كانت لا في الموضوع والاعتقاد
 من هذه العبادة زيادة الوجود على الذات مخبراً الواجب عن تعريف
 الجوهر ما ذكرناه لعل ما أورده عليه سيد المحققين بقوله هذا الاستدلال

[illegible]

ووجه الامور من كل ركن
 من كل ركن من كل ركن
 من كل ركن من كل ركن

والله اعلم بالصواب
 من امره
 من امره
 من امره

والله اعلم بالصواب
 من امره
 من امره
 من امره

والله اعلم بالصواب
 من امره
 من امره
 من امره

والله اعلم بالصواب
 من امره
 من امره
 من امره

والله اعلم بالصواب
 من امره
 من امره
 من امره

آخر ما يربطه بالجلود وان يكون النسيج من القطن فقط من غير تركب
الجلود في النسيج او من الجلد فقط كذا لونها معا فقط او

العجز المنقوص الفعل الى الاجزاء التي تصور اذا كانت السطوع والخطوط

الاحتمالات الستة المذكورة وقوله انما احتمالات لكن لم يذهب اليه احد

وكانت في ذلك الوقت من الاجراء الغير المعتادة اصلا

بقوله الخ لا يجوز ان يكون اللفظ في الاصل
بمعنى واحد بل هو مشترك بين المعنيين

منه فقام في القوم الذين

19

19

تسقا ولخصه ونسقا الى غير النهاية على الوجه الذي كان يقول لهذا المفسر
لما لم يلائم الانصاف المنة الى غير النهاية فقد فرض للمفسر جميع انصافه

العقل يتناول الامور الغير المتناهية نعم العلم يعجز عن ذلك لكونها قوة

مقدّمه و سرانجام این فنون التحليل و تفهيم التركيبى و مقدار اوطى كرسى
او منجلى الهم فاما تعلم قطعاً ان المركب من ذراع و ذراع و اركان طائر

والانفس والارواح في سبيل الله الطلاق اذا فقهه بها مقبول الام
اطلوا ارباب النعام بما لهم من القسائم ^{التي} وراوا الفريضة ^{في} العاشر

الانقسام الى حد لا يمكن انقسامه لانه يتقسم الى امور غير متناهية ولا

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located in the bottom right corner of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله

الجزء الثاني من
الكتاب الثاني
الجزء الثاني

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

[Faint handwritten notes or bleed-through from the reverse side.]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مرسله ایست که از ایشان صادر گردیده است معرفت جا کیم
فرمان که در قریب از ایشان داریم فرستاد و در سطح این قریب داریم و در قریب از ایشان داریم

اذا كانت متساوية ونظيرها ما ذكرناه اذا انصفت ذراعاهم نصف كلا
 ضفيعه ثم نصف جميع الانصاف التي هي ارباع الكل وهكذا فحتى يجمع المراتب
 كانت الاجزاء المنقسمه بعضها الى بعض متساوية فقد برهن القولان فان
 المقادير المتساويه الغير المتساويه مقدار بعضها متساويه المقادير المتساويه
 لكن الانصاف اقل من الثاني وقد ذكرنا في المحقق ان خاصية الميزان ان
 وان كان قابلا للنقص الى غير النهاية التي يمنع ان يجمع الانصاف الى المقادير
 الى الفعل واللازم ان يكون مقداره غير متساويه قبل عليه ان يكون
 ان يكون المقادير المتساويه الغير المتساويه مقدار بعضها غير متساويه
 المتساويه اذا اعتبرت من جانب الآخر يكون متساويه لاجل القولان
 متساويه لان الاعتبار من الجانب الآخر كما هو متصور على تخالفين
 الجانب والمقوض ان يبرهن فيه وهن سؤال مطلوب وهو ان يجمع
 الممكنة في الجسم اما ان يكون متساويه او غير متساويه فعلى الاول اذا كان
 القسم الى ذلك كذا لا يمكن التمسك به وعلى الثاني يلزم الحان وجود
 الغير المتساويه وهو ملزم بالحان وجود الانصاف الغير المتساويه وبما
 ان يجمع ما هو غير متساويه بمعنى لا يتوقف كالمقدورات المتساويه وغيره فان قلت
 ان اريد يجمع التقسيمات يجمع تقسيمات كل منهما على مختاراتها غير متساويه
 ولا يلزم اعلان وجود الجملة الغير المتساويه بل يمكن وجود كل واحد من اجزاء
 وان اريد يجمع تقسيمات يكون مجموعها ممكن مختاراتها غير متساويه ولا يلزم

[illegible]

سید بنامه تو میریزم اما لعل لعل عاقبت برین چشم نهاده ای بشود

القسم اذ قد انتهت الى حد ملا يمكن تحقيق القسم بعده لكن لا يمكن تحقيق
 تلك مختار الثاني ونقول بلزم فانه اذا انجز القسم الى حد لا يمكن تحقيق
 القسم بعد باجم التعيينات التي تحقق بالفعل فجميعها وانما هي عبارة
 عن القول في جواب عنه بعد اخبارنا بهذا القسم انه اذا انجز هذا الكلام يرجع الى
 ان المجموع المتصور بامكان نفسه وبعدم امکان ما يزيد عليه بل هو متناه
 او غير متناه ولا يفتي ان في الفرض المذكور لا يمكن تحقيق مجموع لما يمكن بازدياد
 فكل شيء كان ممكنا كان متناهيًا يمكن الزيادة عليه فالمجموع الذي لا يمكن الزيادة
 عليه مستثنى من فرضنا هذا وانما يكون ذلك المجموع غير متناه حتى لا يمكن الزيادة
 عليه ففرض كون ذلك المجموع ممكنا يقتضي امکان الزيادة عليه وكونه متناهيًا
 فلو لم يثبت لما يمكن الزيادة عليه يقتضي كون غير متناه فلهذا الكلام يرجع الى
 المجموع الذي كان متناهيًا وغير متناه بل هو متناه ونظير ذلك ما يقال في
 مستلها كان وجوده وعدمه متغيرا بالزمان استلزام وجوده في الماضي
 عدمه في المستقبل والوجود والعدم متغيران في الزمان
 فلهذا وفرض ذلك وهذا التحقيق يتلخص بمآل الفرض وهو ان اذا انجز
 جميع المقدمات ثبت لا يشك منه مفهوم فائدة السبيل الى حرمته فلا شك انه
 يتحقق نسبت به وبه في كل فلك النسبة وانك في المجموع الفرض يجب لا يشك
 مفهوم اصلا وخارجية ايضا اذا النسبة خارجة عن الطرفين ولقوة هذا الاستدلال
 قال بعض الافاضل انه لا يجب كون النسبة خارجة عن الطرفين وذلك ان
 فرض جميع المقدمات يثبت لا يشك منه مفهوم لكن حصوله من نسبة الى حرمته

مفتی محمد رفیع

مجلس تفتيش قضاة الكلاسة
التي كانت في سنة ١٢٠٠
بمصر

على اعتقاد القادر فليكن اختياره
 على ما يشاء ولا يلزمه في ذلك
 التبع والاضطرار بل هو
 قادر على ما يشاء من غير

و جواد و معلوم و غنی
و ابی انوشیروان و بنیانی
مجان قالی

وإذا كان المقادير في كل واحد من هذه المقادير
فإنه لا بد من أن يكون المقادير في كل واحد من هذه المقادير

مستحقين باعتبار التقييد وذلك لأن كونها لا بد من مفهوم
تضمن المقادير نسبة إلى شئ وتبين جزئية تبيين كمالها
جميع المقادير التي نسبت إلى جزئية خارجة منه وأما فيه بل تلك
خارجة منه أم لا نعم لو فرض جميع المقادير التي حصلت بين الفرض فقط
نسبة إلى جزئية خارجة عنه وأما إذا فرض جميع المقادير بحيث لا يخرج
مفهوم بل تحققه وضمه ولو بعد ذلك الفرض فذلك الفرض لا يمكن أن
مع اعتبار نسبة إلى شئ فتأمل **الحج** جوابه أن التقى بطلان على ما
التي أقول لعل النكتة في اعتبار لفظ التقى مع أن هذا المذهب محمول
به عند القائل به التمسك على سناعته وسخا فته وانه مما لا يليق أن يتعلق
اعتقاد وتقدم في حق التقى لو يتعلق به التصديق **الحج** فلابد أن
من الناس من يكاد يظن كماله في الفصل الثاني وقال المحقق
فيه حيث لأن أصحاب المذهب الثاني يرون من القول بكونه الذي
وقد لا يهم ذلك من حيث لا يعرفون على غير تلك العبارة وأما هؤلاء
فليسوا بمرئيين مما يلزمهم في مذاهبهم بل يتلقون بالقبول ويتأيدون
به أقول الفرق بين لفظ التقى والقول بكونه الذي لا بد من كماله في الثاني
دون الأول **الحج** الثاني أن تلك الأجزاء السابقة إلى جنس الأجزاء
لأن الأجزاء التي هي أجزاء الأجسام حتى يصير قوة حل السطح
وكونه غير مفيد **الحج** وأما الذي لا يلزم فالأجزاء ولهذا فصلها عن

القول

هذا هو المقادير في كل واحد من هذه المقادير
فإنه لا بد من أن يكون المقادير في كل واحد من هذه المقادير

وإذا كان المقادير في كل واحد من هذه المقادير
فإنه لا بد من أن يكون المقادير في كل واحد من هذه المقادير

الأول بقوله وزعموا قال المحقق الشريف قدس سره في بحث
لأن مرادهم بقوله أن الجسم مركب من أجزاء لا يتجزى هو أن تلك
الأجزاء لا يتجزى أصلاً فيكون الحكم الثالث أيضاً لازماً لا أملاً
في الجملة أعم من أن يكون من جميع الوجوه أو بعضها وأما قوله وزعموا
فلأن شأناً الفاسد والمنافق هذا الحكم أن أقول قوله مرادهم
بقوله أن الجسم مركب من أجزاء لا يتجزى هو أن تلك الأجزاء لا يتجزى
أي لا كسراً ولا قطعاً ولا واهواً فرضاً يدل على أن الحكم الثالث
لتقرير مذاهبهم بل الظاهر أن الحكم الأول لتقرير المذهب كالتوطئة
الثالث وأن مذهبهم أنها تتجزى وبني فيه وسنبي ما لا بد من أن
أقول الحكم الرابع أيضاً لازم لدعوتهم لأن تركب الجسم من تلك الأجزاء
يستلزم أن يكون الوسط ما جبا عن لاسي الطرفين حتى يحصل
وسنبي ما لا بد من أن تكون تلك الأجزاء متحدة في قول
المنافق أراد أن المحقق بوجوده أقسم بهذا النوع الخمسة لا
ولا منافقاً بين كون النوع الخمسة وكون أسبابها
وذلك لأن المراد من القسم الوهيم هنا ما للمفهوم مدخل فيها
الجملة وأراد به أن يكون الوهم مستقلاً فيها من غير أن يكون
اختلافه العرضي تبعاً للوهم على القسم والقسم الذي يكون
الوهم من الأقسام الخمسة الوهيم هنا ما للمفهوم مدخل فيها
ليروى في المناقاة وظهر أن الأقسام الخمسة الوهيم هنا ما للمفهوم مدخل فيها
أقسام الأقسام الخمسة الوهيم هنا ما للمفهوم مدخل فيها

هذا هو المقادير في كل واحد من هذه المقادير
فإنه لا بد من أن يكون المقادير في كل واحد من هذه المقادير

الوضوح و اختلاط القسمة الوتية لا تخرجته والمراد النسبة
بكونها خارجة أن الامر خارج لا يدخل في ان يقسم التوهم
الى قسمين ولو اريد بوجوه القسمة اسبابها فليكن ان يقال
اراد بالاسباب هنا الاسباب الحقيقية وارادته بها ما يشاء
الباعث فلا منافاة **الحج** فبذلك يقطع قد على ذلك اقول كل
واردة على الاقسام الثلاثة فمقتضى هذا الوجه قد قسم ان الجسم
لا يقبل الانقسام والتكامل قد يقسم بالوهم وقد يقسم بغيره
القطع او الكسر وهذا باطل وتوجهه انه لو قد يقيد ان الجسم
قد يقسم هذه القسمة وقد لا يقسم والقسم الثاني اعم من الاول
فمراد اوله لا يقسم اصلا بان لا يعتبر العقل والوهم القسمة
وقد انشبه على ان الاشياء الصلبة او اللينة تقسم بحسب الوهم
الوهم ايضا فبني على ما خفي الامر خارج من اللفظ والاولى
تعالى فابده لفظ قد على انما للتقليل على ما هو الظاهر المستعمل
ان الجسم المطلب قد يقطع وحسب اللين قد يكون ايضا واما
القسمة الوهمية جارية فيها فكل ما حاجته الى الماشارة اليه
اما فائدة هنا في جانب الجسم الذي لا يقبل الانقسام ففعل ما
عرفت آنفا ولا سجد ان يكون للتحقق وفائدة هنا النسبة

المراد بالاسباب هنا الاسباب الحقيقية وارادته بها ما يشاء
الباعث فلا منافاة
الحج فبذلك يقطع قد على ذلك اقول كل
واردة على الاقسام الثلاثة فمقتضى هذا الوجه قد قسم ان الجسم
لا يقبل الانقسام والتكامل قد يقسم بالوهم وقد يقسم بغيره
القطع او الكسر وهذا باطل وتوجهه انه لو قد يقيد ان الجسم
قد يقسم هذه القسمة وقد لا يقسم والقسم الثاني اعم من الاول
فمراد اوله لا يقسم اصلا بان لا يعتبر العقل والوهم القسمة
وقد انشبه على ان الاشياء الصلبة او اللينة تقسم بحسب الوهم
الوهم ايضا فبني على ما خفي الامر خارج من اللفظ والاولى
تعالى فابده لفظ قد على انما للتقليل على ما هو الظاهر المستعمل
ان الجسم المطلب قد يقطع وحسب اللين قد يكون ايضا واما
القسمة الوهمية جارية فيها فكل ما حاجته الى الماشارة اليه
اما فائدة هنا في جانب الجسم الذي لا يقبل الانقسام ففعل ما
عرفت آنفا ولا سجد ان يكون للتحقق وفائدة هنا النسبة

ان في الجسم المطلب تحقيق الكسرة وفي اللين تحقيق القطع
شأنها اما العكس في النسبة اليها فبأنه لا يتحقق في النسبة
كما ان العكس لا يقبل قسمه اخرى اصلا وانت تعلم انه لا شأن به
التقليل والتحقيق الحج فهو المدرك للسان في الصورة
القاسم والمركب والمفصل وظهر هذا الكلام بنوع ما يلزم عليهم فما
ذكر من ان القاسم لا يقبل ان يكون مدركا لا يقسم مع انهم قالوا
ان القاسم هو المتخيل والمدرك هو الواهية وذلك لان
القاسم هو الواهية ايضا لكن بانه المتخيل يستعمل الكسرة
الامام **الحج** واما اللون فهما في هذا الموضع كما صرح به
الطائفة نسبة هذا التصريح الى النسبة بناء على ما ذكره من فائدة
لفظ الفرض خلافا لفرق بينهما او لا وذكر الفائدة في ايراد لفظ
لفظ الفرض بناء على الفرق لم يرجح النسبة التي يستعملها الفرض
والا فمراد ان مراد النسبة المحقق ما ذكره بعض المحققين بان حاصل
الفائدة انه لو لم يرد الفرض لكان الوهم محولا على ظاهره وانما
الوهمية بهذا المعنى واتقته فاردت بالفرض مطلقا على سبيل
بناء على المقصود ودفعنا للوهم وفائدة ما بين ان يقال من قبل الحج
ان الفرق بينهما في هذا الموضع بناء على ان النسبة المخرجة على ما اشار

المراد بالاسباب هنا الاسباب الحقيقية وارادته بها ما يشاء
الباعث فلا منافاة
الحج فبذلك يقطع قد على ذلك اقول كل
واردة على الاقسام الثلاثة فمقتضى هذا الوجه قد قسم ان الجسم
لا يقبل الانقسام والتكامل قد يقسم بالوهم وقد يقسم بغيره
القطع او الكسر وهذا باطل وتوجهه انه لو قد يقيد ان الجسم
قد يقسم هذه القسمة وقد لا يقسم والقسم الثاني اعم من الاول
فمراد اوله لا يقسم اصلا بان لا يعتبر العقل والوهم القسمة
وقد انشبه على ان الاشياء الصلبة او اللينة تقسم بحسب الوهم
الوهم ايضا فبني على ما خفي الامر خارج من اللفظ والاولى
تعالى فابده لفظ قد على انما للتقليل على ما هو الظاهر المستعمل
ان الجسم المطلب قد يقطع وحسب اللين قد يكون ايضا واما
القسمة الوهمية جارية فيها فكل ما حاجته الى الماشارة اليه
اما فائدة هنا في جانب الجسم الذي لا يقبل الانقسام ففعل ما
عرفت آنفا ولا سجد ان يكون للتحقق وفائدة هنا النسبة

مست بانه شد از شراب و صلح با نادر شاه
دل درون سینه بر نقد همستانها را
لا اله الا الله محمد رسول الله

انما يشرح الشئ الذي لم يذكر فيما ذكره لانه انما هو المقسم والمفروض على
 غير ما بان انما لا فرق بينهما في هذا الكتاب **الحال** لا في نفسه
 يتوقف على ادراكه بالضرورة اقول يمكن ان يقال المراد ما
 ما يفرض ان يفرض وجب من دفع السؤال واما ما ذكره بعض
 من ان المراد ما يريد ان يفرض فاقول برده عليه ما ورد على قول
 انما ما يفرض اذ كان قسم الشئ مقتضى ان يدركه المقسم
 كذلك ارادة قسم الشئ يفرض ادراك ما يراد قسمه واما
 التوجيه الذي ذكره صاحب الحكايات فبعيد عن اللفظ واما
 يكون ظاهر القول انما لا لا يقدر على استحضار ما يفرض
 محال **الحال** اصل ان كلام الله تعالى نسبة عدم قدرة الاستحضار
 الى المقسم ومقتضى هذا التوجيه ان يكون منوبا الى الالف
 قول ولكن نظره اذن واصوب لان ما يفرض مقسم اذ لم يكن
 ادراكه لصوره لان القسم وقع قبل هذا التقسيم لانه لم
 يحجز من القسم بعد حتى يفرض كونه مقما اذ كان التقسيم
 ادراك المقسم يقتضي ادراك الاقسام ايضا **الحال** اذ لا
 في العرف واللغة **الحال** لا لا ينبغي اجاب عنه بعض المحققين
 بان الحال لا يكون له صورة العلم يجوز جعله صورة للقدرة فلا يجد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

سینه میگرد جوایز نورها و نیز از این مجموعم از کاشن شهابی ششم خواهد گذشت که به سر آید از اینک طفلان بهار بار

۲۵

يكون مراده باحاطة بالاشياء الاحاطة بحجب القسم الوجه
 ان ارد بعد عدم قوة الجسم قال بعض المحققين الجسم كونه
 غير قادر على ادراك الحكي لا يدرك الامور الغير المشابهة لاهل
 الحكي ولا على الوجه الخرفي لما ذكره خلاف العقل فان يدرك الامور
 الغير المشابهة على الوجه الذي بصورة واحدة فنقول المراد عدم
 قوة الجسم على ادراك الامور الغير المشابهة بالفعل او نفسا
 المراد انه لا يقدر على ادراك ادراك وقسم قسمه لا الى قسم
 للبرهان السدال على ضرورة اخلال التركيب بالموت اتقول
 في الوجهين نظر انا في الوجه الاول فلان ادراك العقل الا
 الغير المشابه بصورة واحدة قد عرفت انه لا يقضي غلبة
 القسم الخرفية من العقل بل لا بينهما من كون القسم والاتا
 ظاهرة عند العقل بصورة شتعة على ما عرفت مفصلا على
 ان الكلام في ان قسم العقل لا تقف وقسم الجسم قد وقف
 فلهذا هذا انما يظهر اذا كانت التقنيات شعاعية لانها و
 دفعه واتا في الوجه الثاني فلان النفس وان كانت باقية بعد
 غراب البدن لكن القوة المفكرة التي يكون التحليل والتفصيل
 لها تابعة للبدن في الغراب والقوا في بقو قسم العقل نفسا

3.

استمر لقبه بغيره من غير ان يثبت له في العلم الكبري ووزله عند استلزامه علم كبر

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

وجوبه كالحال فيها واحد بر عليه باقال بعض المحققين بانه
خلاف ما خرج به الشيخ في الشفا فانه طرح هناك بان خبر
اقسم من المكان ووضع الترتيب كافي في الحد والتمه الا ان
يقال اراد بكونها واحدا انها يصرفان عند علم
شئ واحد في الجملة وهو السطح خلاف الكلام فانها لا تصف
عند علم على شئ اعم على مقتضى ما نقله في البية والمراد

بيان مغايرة الملاق في الحالين من الجانبين فانه يقتضي قسم
الوسط بغيرين اقول هذا بناء على انه بقدر غير المقيد
بالنصب وان قدر بالرفع على انه فاعل فيبقى كان المعنى في
منه الظرف حال التنفيذ فيه غير ما في حال القيد
قبل التنفيذ واللازم على التفسير الاول ان مقام الظرف
لما قبل بغيرين وعلى التفسير الثاني يلزم انقضاء ثلثه

اقسام ولو جعل القيد على التفسير الثاني مطوقا على ما في
ما قبله وجعل دون القيد انقضاء ثلثه فانه لا منسلة مصدر
لقبه وكان المعنى فيبقى الظرف حال تمام المدخل غير ما
لقبه حال الممانعة قبل التنفيذ وغير القيد الذي
حال التنفيذ لقاء دون اللقاء المتوهم تمام المدخل غير ما

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

بغيره من غير ان يثبت له في العلم الكبري ووزله عند استلزامه علم كبر

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

هذا هو المقصود من قوله
في العلم الكبري

بما كانا نختار ان يكونا غير متجانسين
 بمرده وانما قد بدى في كل منهما استلزاما
 لانه ان ترتب ما يستلزمه

ليس في ابطال التداخل مطلقا في ابطال التداخل
 شيئا بالقياس الى ان ترتيبه ووسطه ووسطه وان كان
 في احواله للوسط واقول القسم الثاني الذي صرح به
 بالاسم لا المداخلة الى انه بعد الملاقات بالاسم
 لان الاقسام الخمسة هي عدم الملاقاة والملاقات اما بالاسم
 او بالاسم فلو تحقق الملاقات بالاسم بالملاقات الى انه
 لم يقع حصص في عدم الملاقات والملاقات بالاسم
 ان يكون الملاقات غير حادثة وان كان القسم الثاني في الملاقات
 بالاسم كان اثبات القسم الثالث متوقفا على ابطاله
 ابطال القسم الاول فلا يتم اثباته في الملاقات بالاسم
 ولا يقع قول الله اعني لم يرجع الى اثبات القسم الثالث
 نقضه المستل على القسمين المتروكين اعني الاول والثاني
 الثاني هو الملاقات بالاسم والباطل هنا على هذا التقدير
 هو الاخص منه اعني تلك الملاقات بشرط الوجود وانهم
 اذا لم يقع التداخل اول الملاقاة غير لزوم الانقسام
 ضرورة كونها مائة في اول الملاقاة ولا حاجة الى ابطال
 التداخل بعده انتهى اقول يمكن ان يقال الاقسام الستة

هذا هو المقصود من قوله
 اعني لم يرجع الى اثبات القسم الثالث
 نقضه المستل على القسمين المتروكين
 اعني الاول والثاني الثاني هو الملاقات بالاسم
 والباطل هنا على هذا التقدير هو الاخص منه
 اعني تلك الملاقات بشرط الوجود وانهم اذا لم يقع
 التداخل اول الملاقاة غير لزوم الانقسام ضرورة كونها
 مائة في اول الملاقاة ولا حاجة الى ابطال التداخل بعده
 انتهى اقول يمكن ان يقال الاقسام الستة

المعنى

لكنه في كل واحد من هاتين
 جوتان است كما ان تدبر

المحملة على تقدير كون الوسط حاجبا للتفسير في التام
 على ان هذا التقدير لازم لمذهبهم لان تركيب الجسم من اجزاء
 لا يتجزئ لا يتصور الا بان كان طرفه ووسطه من الملاقات
 فالقسم الثاني هو الملاقات بالاسم على التقدير المذكور
 المتبادر وعلى هذا التقدير لا يحل الملاقاة بالاسم التام
 فينبغي ان يبرأ الاول لكن يتوجه ان المقصود لو كان ابطال
 الملاقاة بالاسم حادثة بعد التام لم يكن المنقح بالاسم
 الثاني هو الملاقات بالاسم فيجب الوسط الطرفين من
 التام وهو ان تاس الوسط للطرفين والمنقح هو الملاقات
 بالاسم حادثة بعد التام ولو سلم ان المقصود ابطال
 القسم الثالث مطلقا على التقدير المذكور فيقولون ذلك
 الشيخ لا يبطال التداخل بل يبين احدا لا يبطال التداخل
 الحادث والثاني لا يبطال القسم الآخر الا بالثاني يمكن
 ابطال التداخل مطلقا او بقوله وايضا فظاهر الورود على
 ما ذكره من التوجه اقول والحق في جواب عن اصل الاثر في الملاقاة
 بعد مقدمة ذلك ما لا يمكن المحقق وهي ان الملاقاة بالاسم
 في تلك الاجزاء لكونها متخيزة بالذات شاعلة

وليس في الملاقاة اول الملاقاة
 تحت الوسط الطرفين من التام مع الملاقاة
 من ورود على ذلك في كل واحد من الطرفين
 والاولى ان يكون ذلك حادثة في الملاقات
 من تحت الوسط الملاقاة بالاسم الملاقاة
 بعد التام من تحت الطرفين من التام
 ما قبله كما مر من قوله اعني لم يرجع
 الى اثبات القسم الثالث نقضه المستل على
 القسمين المتروكين اعني الاول والثاني
 الثاني هو الملاقات بالاسم والباطل هنا
 على هذا التقدير هو الاخص منه اعني تلك
 الملاقات بشرط الوجود وانهم اذا لم يقع
 التداخل اول الملاقاة غير لزوم الانقسام
 ضرورة كونها مائة في اول الملاقاة ولا
 حاجة الى ابطال التداخل بعده انتهى اقول
 يمكن ان يقال الاقسام الستة

المعنى

صورتها كشور في خطا نيت اسير عذارى را و غيلك منيد نظاره تا بسند عذارى را

المكان مغاير للجهة من المكان فيشكل جهة ولا جهة لا
الابا لمكة كنه خلاص لا طراف المتد اعطى التي لا خط لها
التي لا شكل للجهة من المكان فانما يتد اخل في اول طاقا
ان كان في غير مركزه كونه اذ اعطى من المسافة والقد لا يفتي
القد والملاق حال النقطة لا اذ من جهة كنه هي والماس
المتجهة بالذات فلا مصاررة **الحج** واعلم ان اتصال
الحركة لا دخل له في بيان المصادرة على المطلوب اقول ان
بل يكفي فيه اخذ قبولها الانقسام فذلك لا يدل على استدرار
اخذ الاتصال اذا لا اتصال ايضا بل انبات المصادرة
ارادة لا دخل لا اتصال الحركة في بيان المصادرة انه
لا يمكن بيان المصادرة من جهة انه غير تم اذ يمكن بيان
بيان انبات الاحوال الثلث للحركة انما يتم اذا كانت الحركة
متصلة واحدة ابي غير متفرقة بالفعل الى الاجزاء بل يكون
الاجزاء فيها بالقوة وكون الحركة متصلة واحدة اما

بانه يكون ان يكون مخلوقه على السد اخل فلا يكون غلى الجواب منه

صورتها كشور في خطا نيت اسير عذارى را و غيلك منيد نظاره تا بسند عذارى را

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بتم اذا لم يكن مركبة من اجزاء او لا يتجزى اما الاول ف
قوله وحده الجواب عن الاشكال الثالث واما الثاني
فقد رتب بيان المقيدة الاولى من ان الحركة عند الحرك
متصلة واحدة من بداية المسافة الى نهايتها واما الممكن
ان يكون الحركة كنه غير مركبة من اجزاء او لا يتجزى اما يتم اذا
كانت المسافة كنه اذ على تقدير كون المسافة مركبة لزم
بان الحركة ايضا مركبة من اجزاء لا يتجزى على ما ذكره
في بيان المقيدة الاولى فاقطع اتصال الحركة في قوة اتصال
واقتطع المسافة مرفوعة على ابطال تركب جسم من اجزاء لا يتجزى
الحج وفيه نظير من وجوده الى قوله والقواب اقول كلام
المحقق حيث قال اي الحركة اخل الثابت يقتضي ان يكون المتطير
الملاق للوسط صحيح في ان هذا الكلام دليل آخر على اشتغال
فبين في النظر الاول ولم يرد بينا قضية الحركة اخل للاحكام العامة ان الاول الثاني من جهة
ما هو ان الحد الذي من ابطال السد اخل بمقدار مسافة المتحرك من السد اخل
بل اراد ان السد اخل يستلزم خلاف المقيدة من اجل
كلامه لانه لو تركب جسم من اجزاء او لا يتجزى كان هناك
اخطام ثلثة تالف جسم منها وعدم انقسام اجزائه وهذا

المتطير للوسط صحيح في ان هذا الكلام دليل آخر على اشتغال
فبين في النظر الاول ولم يرد بينا قضية الحركة اخل للاحكام العامة ان الاول الثاني من جهة
ما هو ان الحد الذي من ابطال السد اخل بمقدار مسافة المتحرك من السد اخل
بل اراد ان السد اخل يستلزم خلاف المقيدة من اجل
كلامه لانه لو تركب جسم من اجزاء او لا يتجزى كان هناك
اخطام ثلثة تالف جسم منها وعدم انقسام اجزائه وهذا

19

درجہ

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٣١
واوكلتني انصاعا للسلطان على سبيل السر الى دولة
المنتهى ونذا الاطعام على ما يجرهم امام القضاة
من امام السامعية او من الشريعة على ان لا ينافوا
مع الرجوع الى المسامحة او ان لا ينافوا مع
الاطعام لهم بعد الاذن الى الامام في وقت الحكم
بالحكم والامر بالامر والامر بالامر
وجوه اللغات وعلمها

مكتبة جامعة القاهرة
الكتاب رقم ١٠٠٠
المجلد رقم ١٠٠

۶۱

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing.

حجوز مندم انقها صدم انقها صدم

ما ذكره بعض المحققين وان اريد بالوجود الحدوث في الخيال
وقيل لا شك ان الحركة بمعنى القطع حادثة في الخيال على سبيل
البدء في زمانها اما في الزمان الماضي او المستقبل وبها
باطلان على ما قدمه و ما يقتضي ان يكون حدها في الزمان
الحاضر فلو انقسم الزمن اجماع اجزاء ثانيا في الحدوث وقد
عرفت انشراح كافي الجواب ما ذكره انتم في اختيار انما جاء
في الخيال في الزمان الماضي ولا يلزم من عدم حدها
الخيال في الزمان الماضي كما هو عدم حدها في ماضيه
سواء ولا يذهب عليك ان تقصر المعارضة اذا بلغ هذا المقام
صار ادق والمطوف في بعين جواب انتم فلا بعد ان انتم
حلها على هذا التقدير بالبال واجاب منها لاني اجاب عنها
على التقريرات الاخرى قد استدل بعض المحققين
على ان الحركة بمعنى القطع غير موجودة في الخارج بانه اذا قيل
لشيء انه موجود في الماضي فليان اما ان يرد ان وجوده مقارن
لصفه المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا
الانقضاء او يرد ان وجوده كان مقارنا لوصف محضور
زالي الوجود بمرزول المحضور فيزعم ان يكون موجودا في آن

والجواب عن هذا ان الحركة بمعنى القطع غير موجودة في الخارج بانه اذا قيل
لشيء انه موجود في الماضي فليان اما ان يرد ان وجوده مقارن
لصفه المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا
الانقضاء او يرد ان وجوده كان مقارنا لوصف محضور زالي الوجود بمرزول
المحضور فيزعم ان يكون موجودا في آن

فلا يلزم

فلا يكون متصفا بالوجود في آن فلا يكون موجودا في الماضي
بهذا المعنى وتلخيصه ان وجوده لو كان مقارنا لوصف المضي
هو متصف في الماضي بالماضي لزم ان يكون موجودا في الآن
وقس عليه مقارنته الوجود للاستقبال وان كان مقارنا
لوصف محضور لزم ان يكون له وجود في ان من اللات وهو كمال
وبعبارة اخرى الشئ اذا استلزم احده وصفين و
لم يجمع وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة ليستلزم
الامر في المضي والاستقبال ووجودها لا يجمع شيئا منهما
فلا يوجد انما الاستلزام فظا لا حضور لها واما ان لا
وجوده شيئا منها فلا ماضى الآن وليس بوجوده الآن ومستقبل
الآن وليس بوجوده الآن فظا لا وجود لها في الخارج انتم
انتم اقول وفيه نظير اما اولاه انتم انتم هذا الدليل
على ان الحركة غير حادثة في الخيال على سبيل البدء
والتعاقب لاني قد بينا في الخيال ليس في الزمان الماضي
والا لاجتماع الاجزاء في الحدوث ولا يكون حدها مقارنا
لوصف المضي والا لزم ان يكون موجودا متحدوما معا اذ
لا معنى للمضي الا الانقضاء ولا يكون حدها مقارنا لوصف

فلا يوجد انما الاستلزام فظا لا حضور لها واما ان لا
وجوده شيئا منها فلا ماضى الآن وليس بوجوده الآن ومستقبل
الآن وليس بوجوده الآن فظا لا وجود لها في الخارج انتم
انتم اقول وفيه نظير اما اولاه انتم انتم هذا الدليل
على ان الحركة غير حادثة في الخيال على سبيل البدء
والتعاقب لاني قد بينا في الخيال ليس في الزمان الماضي
والا لاجتماع الاجزاء في الحدوث ولا يكون حدها مقارنا
لوصف المضي والا لزم ان يكون موجودا متحدوما معا اذ
لا معنى للمضي الا الانقضاء ولا يكون حدها مقارنا لوصف

شعره و لا يرفع الرقبان من تحت عنقه على كذا من تحت عنقه ما يراه من تحت عنقه

ان يحل الكثرة على الاضافية قال بعض المحققين في عدم صدق الكثرة
الاضافية على الاثنين تأمل فانه كثر بالنسبة الى الواحد كيف والواحد
الاثنين فاللذان ضعف والضعف كثر بالنسبة الى نفسه نعم لا يصدق
الكثرة الواحد اذ الواحد ليس كثيرا اقول الكثرة والقلّة الاضافية
قد مررت ابانها من خواص العلم المنفصل فلم يتحقق في الواحد ما
يبان الواحد نصف الاثنين فاللذان ضعف والضعف كثر بالنسبة
الى نفسه فدلالة على ما هو مطلوب من اثبات الكثرة الاضافية في الا
غيره اذ لا يلزم في حق ما هو وصف يسمى ان يكون قليلا اضافيا
بالقياس الى ما وان كان قليلا حقيقيا تماثل ما هو والعلم
المقدمة القابلان على كثره تماثلية بوجودها في الواحد المتماثل
مستدرك في الاستدلال اقول يلبي ان في هذه المقدمة لدفع وتلبي
ان الكثرة المتماثلية لا يوجد فيها الواحد المتماثل لخص بال
الجزء المتماثلية وايضا فدلالة اثبات الجسم المتماثل الاجزاء في ضمن الجسم
الغير المتماثل الاجزاء وبالاستقلال ايتم لو سلم ان الاجزاء
المتماثلية توجد بالاستقلال ولا يتوقف الكثرة على وجود هذا الجسم
ضمن الغير المتماثل الاجزاء ادعى ان الاستقلال المتماثل على الواحد
تلاية منه لا حيلة عند قوله ليس له جسم ازيد منه جسم الواحد اذ

تصحيح قوله و لا يرفع الرقبان من تحت عنقه على كذا من تحت عنقه ما يراه من تحت عنقه

ان يحل الكثرة على الاضافية قال بعض المحققين في عدم صدق الكثرة
الاضافية على الاثنين تأمل فانه كثر بالنسبة الى الواحد كيف والواحد
الاثنين فاللذان ضعف والضعف كثر بالنسبة الى نفسه نعم لا يصدق
الكثرة الواحد اذ الواحد ليس كثيرا اقول الكثرة والقلّة الاضافية
قد مررت ابانها من خواص العلم المنفصل فلم يتحقق في الواحد ما
يبان الواحد نصف الاثنين فاللذان ضعف والضعف كثر بالنسبة
الى نفسه فدلالة على ما هو مطلوب من اثبات الكثرة الاضافية في الا
غيره اذ لا يلزم في حق ما هو وصف يسمى ان يكون قليلا اضافيا
بالقياس الى ما وان كان قليلا حقيقيا تماثل ما هو والعلم
المقدمة القابلان على كثره تماثلية بوجودها في الواحد المتماثل
مستدرك في الاستدلال اقول يلبي ان في هذه المقدمة لدفع وتلبي
ان الكثرة المتماثلية لا يوجد فيها الواحد المتماثل لخص بال
الجزء المتماثلية وايضا فدلالة اثبات الجسم المتماثل الاجزاء في ضمن الجسم
الغير المتماثل الاجزاء وبالاستقلال ايتم لو سلم ان الاجزاء
المتماثلية توجد بالاستقلال ولا يتوقف الكثرة على وجود هذا الجسم
ضمن الغير المتماثل الاجزاء ادعى ان الاستقلال المتماثل على الواحد
تلاية منه لا حيلة عند قوله ليس له جسم ازيد منه جسم الواحد اذ

ان يحل الكثرة على الاضافية قال بعض المحققين في عدم صدق الكثرة
الاضافية على الاثنين تأمل فانه كثر بالنسبة الى الواحد كيف والواحد
الاثنين فاللذان ضعف والضعف كثر بالنسبة الى نفسه نعم لا يصدق
الكثرة الواحد اذ الواحد ليس كثيرا اقول الكثرة والقلّة الاضافية
قد مررت ابانها من خواص العلم المنفصل فلم يتحقق في الواحد ما
يبان الواحد نصف الاثنين فاللذان ضعف والضعف كثر بالنسبة
الى نفسه فدلالة على ما هو مطلوب من اثبات الكثرة الاضافية في الا
غيره اذ لا يلزم في حق ما هو وصف يسمى ان يكون قليلا اضافيا
بالقياس الى ما وان كان قليلا حقيقيا تماثل ما هو والعلم
المقدمة القابلان على كثره تماثلية بوجودها في الواحد المتماثل
مستدرك في الاستدلال اقول يلبي ان في هذه المقدمة لدفع وتلبي
ان الكثرة المتماثلية لا يوجد فيها الواحد المتماثل لخص بال
الجزء المتماثلية وايضا فدلالة اثبات الجسم المتماثل الاجزاء في ضمن الجسم
الغير المتماثل الاجزاء وبالاستقلال ايتم لو سلم ان الاجزاء
المتماثلية توجد بالاستقلال ولا يتوقف الكثرة على وجود هذا الجسم
ضمن الغير المتماثل الاجزاء ادعى ان الاستقلال المتماثل على الواحد
تلاية منه لا حيلة عند قوله ليس له جسم ازيد منه جسم الواحد اذ

[illegible]

قال بعض المحققين في كتاب المنهاي هنا بيان لثمة الكبرى كاذمال
 الكثرة من حيث أنه كثره يقتضي استعمالها على الواحد والمنهاي
 لا دخل في ذلك لكون الكثرة مشايه او غير مشايه اشارة الى ذلك
 وهم انما يعرض لبعض الاذان من ان الكثرة الغير المشايه
 لا يجب استعمالها على الواحد اقول لو قضى الكثرة بالغير المشايه
 على كنهها وعرضى المقرض ليس الا ان لا حاجة الى هذا التعميم بل
 يكفي التخصيص بغير المنهاي ولما ذكره من انه اشارة الى دفع
 وهم التخصيص بالمنهاي فتعبد على الصواب اذ مقتضى المقرض انه
 لم لم يخص الحكم بغير المنهاي لانه لم لم يخص بالمنهاي وحين
 الحكم بغير المنهاي لا مجال لذلك الوهم وهو ذلك ان لفظ الغير
 في غير المنهاي ينادى وقعت منه النسخ فيرجع الى ما ذكرنا
 الخ وحسب ما منع الخ اقول تقصير الكلام ان تلك الكثرة
 المشايه التي يتألف منها الجسم اما ان يشتمل على كثره مشايه
 كان جميعا اذ من جسم الواحد او لا يشتمل على كثره كذا انه
 والى ما سلم ان لا يكون الثاني مفيد لادب الادب والى ما
 رغب الخ على ما سبقه وايضا يقول النظام انما اختار كون الجسم

٣٨
 استدل على اجتهاد غير متساوية بالفعل بناء على انفراد باقي الجسم
 انقسامات غير متساوية وان كان هذا القسم قسم الى اجتهاد مقدارية متساوية
 في الوضع فلا بد من القول بوجود اجتهاد غير متساوية غير متساوية اقل وهذا
 ظهور ان برهان التطبيق كسري في مقبلة اذ ليس من زيادة غير المتساوية
 المتبقى المتساوية على الاخرى وان كانت كون المقدار الى اصل
 الاجتهاد الغير المتساوية غير متساوية كجمل المقدار من غير انما اقل من
 الجواب الذي في كسره فمقدور عليه اذ الدليل الاول الذي ذكره الشيخ
 لا بطلان التداعيل انما يدل على بطلان التداعيل الحادث بعد الملاقاة
 على ما ذكره المحقق السرخسي و اشار اليه صاحب المحل كات خلد
 او جواب السؤال مقدم على ان يكون تداعيل لان ان المداخل
 ان يكون للتداعيل حالان او اقل الى وانما يكون كذلك لم يكن الاجتهاد
 مخلوقه على التداعيل انتهى وعلم منه ان الدليل المذكور لا بد
 الا على استثناء التداعيل الحادث وانما الدليل الثاني فانما يدل على
 بطلان التداعيل فيما يتحقق فيه الوسط والطرف والزيادة
 فاد افرضا اجتهاد للوسط تداعيل لم يكن قسم اجتهاد او اجسم او لم يكن
 اجتهاد المقدارية مقدم متحقق الوسط والطرف وعدم
 اذ ياد اجسم ليس محذورا قسما **م** السهم وفي التحقيق لا يفيد ما

۳۹

4/21

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقوته
ويعلم ان هذا الكتاب قد
انجزته في شهر ربيع الثاني
سنة ١٤٢٥ هـ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
حكمة وحكمة في كل شيء

عند ذلك انما كان الامر على ما هو عليه

فانزلوا من السماء ماء فاصحاب النار

[illegible]

...فمنهم من قالوا ان الله تعالى قد خلقه في يوم الجمعة ...

مفكر الحبيب وفضلنا منكم فزئق تو واعدنك اننا في البتة القلب شوك قلبك يا باي نبي رقيب است

المقدار فاك بعض المحققين فيه نظراً لدلائل نفى الجزء الذي لا يتجزأ حتى تركب
الاجسام منها فان المحالات المذكورة في الفصل الاول لا ندم على تقدير
عدم ثبوتها لاجزاء ايهم سواء كان الجسم منها بامور في ذاته نعم المحالات الخمسة
بغير المذهب المتأخر في الاجسام المتشابهة المقدار وذلك لوجوب عدم ثبوت
الاثبات فان ما علم بوثوقه في الفصل الاول اقل ما علم في الفصل الثاني لانه قد
فرغ عليهم في الفصل الثالث فهو بالوضع والتبليغ فيه اول ما علم فيه ولا
من ان يكون مساوياً بل نقول تركيب الجسم الغير المتشابه من الاجزاء
الغير المتشابهة يستلزم تركيب الجسم المتشابه وبطلان الا ندم يستلزم بطلان
المزوم ويمكن الاعتراض باننا انظر الى ما هو خارج عن المذكور في هذا
الموضع انما نقول الشيخ اورد الفقهية الاولى جملة والسهم في صدد الالتماس
في ذلك مع اننا نأبى ان يكون لانه لا ياتي بالمقامات البرائة وما يدل على العمل
يدل على الكيفية وكيفي لذلك ان الفصل المعقود لا يملك تركيب الجسم من
الاجزاء الغير المتشابهة لا يدل على بطلان تركيب الجسم الغير المتشابه منها وكون
ما ذكر في الفصل الاول الذي عطف لا يملك مذهب آخر غير فيه لا يقع في
الثبوت المذكورة واما قوله بل نقول تركيب الجسم الغير المتشابهة فتقول اننا
الملازمة بان نصف الجسم الغير المتشابه لاجزاء غير متشابه لاجزاء الا فلا يحصل
الاجزاء الغير المتشابهة من اجزائها متشابهة مع ان نصف الجسم
المتشابه المقدار اذا كان متشابه من جانب كان متشابهاً بالتمام فنقول الجسم الغير

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

والمؤمنين في الدنيا والآخرة

المسائر لا يقبل التخصيف وليس له نصف اذ كان شأبهما من جانب وان
 بان العلة مشتركة وهو عدم انتهاء القسمة الى حد فعله تقدر التسليم كانت
 اتفاقية لا لزومية لان السائل لا يلزم من التخصيم بل من ان الجسم قابل للقسمة
 الى غير النهاية على ان لزوم منه ايضا محل نظر ونأمل فقامل **قال** الخ **قال** الخ
 ان المطر جزئي فوط السطح اه قال بعض المحققين اقول في السطح اذا لم
 ثبت ان كل جسم غير مشتمل على الاجزاء التسريخية الغير المتساوية بل انما ثبت ان
 الجسم المتساوي ذلك فلم يثبت الاتصاف الا في بعض الاجسام اذ الجسم الغير المتساوي
 على تقدير ان كان جزءا ان يكون مركبا من اجزاء غير متساوية فلا يكون متصلا
 الذي اراده فهو اورد ما سمي ولادة اذا ثبت ان الاجسام المتساوية لا تقدر
 مشتمل على الاجزاء التسريخية الغير المتساوية وان كل جسم غير مشتمل على الاجزاء
 المتجزئة المتساوية فقد ثبت ان بعض الاجسام متصلة واحدا لان كل جسم متساو
 اخذ فاما ان لا يكون له جزءاته او اجزاءه من اجسام ولا يتسم بل يتنهي الى جسم
 يكون له جزء اقول هذا القابل ذيل عن ان السطح جعل القضية الثانية جزئية لانها
 لو كانت جزئية لان لها مدخل في جزئية النتيجة ولم يكن لها في القضية الاولى
 مستقلا في جزئيتها على ما نعلم هذا القابل المحقق ولم يكن ما ذكره في جواب الطرح
 اذ لا يصح قوله لانه اذا ثبت ان الاجسام المتساوية لا تقدر مشتمل على الاجزاء
 التسريخية الغير المتساوية وان كل جسم غير مشتمل على الاجزاء الغير المتجزئة المتساوية
 فقد ثبت ان بعض الاجسام متصلة واحدا لانه لم يثبت ان كل جسم غير

بل ان يكون فيه النكاح هو الاصل المقدم على اية
 التام لاننا انما نقول ان النكاح لا ينافي
 الفطرية كما هو اعتقاد اهل الفقه ومفسريه
 بغير الدليل الواضح

بشيء من حيث كونه لا كونه است
 بوليون بامر آخر لمرور بالمتبعية
 فيكون التميز الفرضي موجبا للتميز الحاشي
 لا امتياز من الصفات الذاتية الشتر تصف بها الاشياء في الدنيا
 فان اردت بالاستياد في الخارج اتصاف المحل بدني الخارج فتمت
 الثاني ولا يلزم المحذور لان استياد العرض ليس في الخارج ايضا
 اردت كون المتصف به موجودا في الخارج فتمت الشئ الاول ثم
 نزة في قولك كان المحلان متميزين في الخارج فان اردت به انها
 موجودين بوجهين كما يميز كل منهما عن الآخر بصفة لا انفصال فلا
 لزوم وان اردت به كونها موجودين بوجه واحد اقصاى هو وجود
 سئلنا كذا لا يلزم تعددهما في الخارج اقول وبوجهه فاك بعض من
 الشخص من الاجزاء العقلية للشخص الموجود في الخارج وليس موجودا
 في الخارج مع انه بصيرب التميز الشخص الخارجي وتعينه ثم قال لا يميز
 اذا تعدد الجزء والكل في الوجود كما قدرت فليكن حمل احداهما على الاخر
 حمل كل منهما على الكل صادقا فاما مضمحل هو الاثنان في الوجود كما قدرت
 نقول مفرط في المحل هو الاتحاد بوجه ما حتى اتحاد العارضين بالمعرض
 والاتحاد مفرط عارض واحد وعكس واتحاد افراد نوع واحد وجنس واحد
 الى غير ذلك من اقسام الاتحاد ولكن التعارف خصي بعض وجوده
 فليس مثل حمل زيد على عمره والظن على التبع وتوحيها متعارفا بل المتعارف
 اعتبار الاتحاد في الوجود لا مطلقا بل مع عدم الاستياد في الاستياد

التي في ذلك مقفود في هذه الصورة فلذلك لم تعارف المحل فيما اتوا لم
 لان ما نقل السائل وتقرر في المشهور في تعريف المحل وهو الاتحاد في الوجود
 ان يكون تعريفه المطلق المحل الشامل للتعارف وغيره والالم يكن جامعا هو
 فتعين ان يكون تعريفه للمحل المتعارف والسائل خبر ايراده على هذا التعريف
 المقصود على ما قال ان مضمحل المحل هو الاتحاد في الوجود كما قدرت فالحال ان ما
 لا يفي في المحل المتعارف بل لا بد من امر اخر اعترف تسليم الابداع على ما
 المقرر اقول في الجواب عن ان الجزء الواحد لغيره من المتصل الواحد اعتبارا
 اذ ما اعتبار كونه جزءا متنازعا من الجزء الاخر وهذا الاعتبار لا يكون موجودا في الخارج
 ولانها اعتبارا من حيث مبنية وحقيقة فلا شك ان هذا الاعتبار يكون موجودا
 على الكل ضرورة محتاجة على مرتبة ثم اجاب عن السؤال الاول بان
 المحل من جملة ما يتوقف عليه شخص تلك علته فاعلية لشخصه فلو كان متميزا
 اضعف من تميز تلك لم يلزم منه محذور **قال** المحل واما الاعراض الساتية
 كالمات والمعاد اقول ان اراد بغير الساتية غير الساتية في الجسم فموجود
 ان اللون ايضا كذلك لما حرمه من ان يقد السطح وان اراد غير الساتية في السطح
 ففقدان الماتة والمادة سارية في السطح الذي وقع به الماتة والمادة فلا
 ان يحمل القاترة على غير الماتة لاضافة على ما يستلزم من كلام الشيخ بوجه
 حيث قال اعلم ان القسمة الفرعية والوهمية او الواقعة باختلاف ضايف
 قارين كالتسوية والبيان في البلغة او مضامين باختلاف الماديات

بشيء من حيث كونه لا كونه است
 بوليون بامر آخر لمرور بالمتبعية
 فيكون التميز الفرضي موجبا للتميز الحاشي
 لا امتياز من الصفات الذاتية الشتر تصف بها الاشياء في الدنيا
 فان اردت بالاستياد في الخارج اتصاف المحل بدني الخارج فتمت
 الثاني ولا يلزم المحذور لان استياد العرض ليس في الخارج ايضا
 اردت كون المتصف به موجودا في الخارج فتمت الشئ الاول ثم
 نزة في قولك كان المحلان متميزين في الخارج فان اردت به انها
 موجودين بوجهين كما يميز كل منهما عن الآخر بصفة لا انفصال فلا
 لزوم وان اردت به كونها موجودين بوجه واحد اقصاى هو وجود
 سئلنا كذا لا يلزم تعددهما في الخارج اقول وبوجهه فاك بعض من
 الشخص من الاجزاء العقلية للشخص الموجود في الخارج وليس موجودا
 في الخارج مع انه بصيرب التميز الشخص الخارجي وتعينه ثم قال لا يميز
 اذا تعدد الجزء والكل في الوجود كما قدرت فليكن حمل احداهما على الاخر
 حمل كل منهما على الكل صادقا فاما مضمحل هو الاثنان في الوجود كما قدرت
 نقول مفرط في المحل هو الاتحاد بوجه ما حتى اتحاد العارضين بالمعرض
 والاتحاد مفرط عارض واحد وعكس واتحاد افراد نوع واحد وجنس واحد
 الى غير ذلك من اقسام الاتحاد ولكن التعارف خصي بعض وجوده
 فليس مثل حمل زيد على عمره والظن على التبع وتوحيها متعارفا بل المتعارف
 اعتبار الاتحاد في الوجود لا مطلقا بل مع عدم الاستياد في الاستياد

التي في ذلك مقفود في هذه الصورة فلذلك لم تعارف المحل فيما اتوا لم
 لان ما نقل السائل وتقرر في المشهور في تعريف المحل وهو الاتحاد في الوجود
 ان يكون تعريفه المطلق المحل الشامل للتعارف وغيره والالم يكن جامعا هو
 فتعين ان يكون تعريفه للمحل المتعارف والسائل خبر ايراده على هذا التعريف
 المقصود على ما قال ان مضمحل المحل هو الاتحاد في الوجود كما قدرت فالحال ان ما
 لا يفي في المحل المتعارف بل لا بد من امر اخر اعترف تسليم الابداع على ما
 المقرر اقول في الجواب عن ان الجزء الواحد لغيره من المتصل الواحد اعتبارا
 اذ ما اعتبار كونه جزءا متنازعا من الجزء الاخر وهذا الاعتبار لا يكون موجودا في الخارج
 ولانها اعتبارا من حيث مبنية وحقيقة فلا شك ان هذا الاعتبار يكون موجودا
 على الكل ضرورة محتاجة على مرتبة ثم اجاب عن السؤال الاول بان
 المحل من جملة ما يتوقف عليه شخص تلك علته فاعلية لشخصه فلو كان متميزا
 اضعف من تميز تلك لم يلزم منه محذور **قال** المحل واما الاعراض الساتية
 كالمات والمعاد اقول ان اراد بغير الساتية غير الساتية في الجسم فموجود
 ان اللون ايضا كذلك لما حرمه من ان يقد السطح وان اراد غير الساتية في السطح
 ففقدان الماتة والمادة سارية في السطح الذي وقع به الماتة والمادة فلا
 ان يحمل القاترة على غير الماتة لاضافة على ما يستلزم من كلام الشيخ بوجه
 حيث قال اعلم ان القسمة الفرعية والوهمية او الواقعة باختلاف ضايف
 قارين كالتسوية والبيان في البلغة او مضامين باختلاف الماديات

منه ما لا يتصور من غير ان يكون له وجوده في نفسه او باسناد من

او هو ان كان او ما سبقت في الحديث في المقصود **فان** الله وتعين الزمان الذي
هو مذهب جمهور الفلاس اقول الثابت فيما سبق من ان على ما مر من ان بعض اجزاء
الاجسام لا يتغير مقدارها ليس متناظرا من اجزاء لا يتغير ولم يلزم ان لا يتغير الاقسام كذلك
يقولون كما هو مذهب جمهور الفلاس فيبقى الله ان يتغير ما ذكره الشيخ على نقل كل جسم من اجزائه
من اجزائه لا يتغير من حيث يتغير على نقل تركيب شئ من الاجسام من حيث كانت ماهو
الجزء من المادة **فان** اذا جعل كرة مثلا كان له في ذلك ما هو في غيره من الكرات
الاختلاف لا يقتضي تغير اجزاء الجسم بل يقتضي باعلاقة ايضا فتدفع المسألة التي ذكرها الجمهور
بعض المحققين بان التبدل انما هو في الشكل الذي هو عارض المقدار لا في نفس المقدار
المقدار ايضا لا شك في ان شئ التبع بغيره اصغر من مقداره فانه لو كان كذا
كان المتحقق في العالمين واحدة فلا بد من الاضافة كذا في بعض المحققين **فان**
وقد انما لم لو ثبت ان سائر المحققين لو ثبت ان النفس الواحدة يستلزم ان كان التغير
الانفكاكية ولا يمكن ان كان الانفكاك يستلزم ان كان التبدل الانفكاك التام المقصود
كان ان كان الانفصال يتوقف على وجود الهوى وتبدل عليه كذلك ان كان التبدل
يتوقف على وجود الجسم التام وتبدل عليه اقول منقول ان كان الانفكاك يستلزم
ان كان التبدل الانفكاك التام لا يمكن ان يتحقق مانع من انفكاك الجسم وانفصال اجزائه
لم يتحقق مانع من تبدل اجزائه عليه مع بقائه متصلا به وان لم يكن مستقيما في
جميع الاجسام فلا يبعد ادعاء صحة في بعض الاجسام ومن الاجسام الربطية
بكون في الاستدلال ان المقصود اثبات الجسم التعليم في جملة فلا بد من بعض

الاجسام التي هي في الحقيقة
مركبة من اجزاء لا يتغير
مقدارها ليس متناظرا من
اجزاء لا يتغير ولم يلزم
ان لا يتغير الاقسام كذلك
يقولون كما هو مذهب جمهور
الفلاس فيبقى الله ان يتغير
ما ذكره الشيخ على نقل كل
جسم من اجزائه لا يتغير من
حيث يتغير على نقل تركيب
شئ من الاجسام من حيث كانت
ماهو

منه ما لا يتصور من غير ان يكون له وجوده في نفسه او باسناد من

ان كان الانفكاك يستلزم ان كان التبدل الانفكاك التام المقصود
كان ان كان الانفصال يتوقف على وجود الهوى وتبدل عليه كذلك ان كان التبدل
يتوقف على وجود الجسم التام وتبدل عليه اقول منقول ان كان الانفكاك يستلزم
ان كان التبدل الانفكاك التام لا يمكن ان يتحقق مانع من انفكاك الجسم وانفصال اجزائه
لم يتحقق مانع من تبدل اجزائه عليه مع بقائه متصلا به وان لم يكن مستقيما في
جميع الاجسام فلا يبعد ادعاء صحة في بعض الاجسام ومن الاجسام الربطية
بكون في الاستدلال ان المقصود اثبات الجسم التعليم في جملة فلا بد من بعض

الاجسام التي هي في الحقيقة
مركبة من اجزاء لا يتغير
مقدارها ليس متناظرا من
اجزاء لا يتغير ولم يلزم
ان لا يتغير الاقسام كذلك
يقولون كما هو مذهب جمهور
الفلاس فيبقى الله ان يتغير
ما ذكره الشيخ على نقل كل
جسم من اجزائه لا يتغير من
حيث يتغير على نقل تركيب
شئ من الاجسام من حيث كانت
ماهو

وكانت هذه هي الحجة التي استدل بها في جوابه

ونقاء الاستدلالين بما هما يقبل الانقسام الى غير النهاية وكذا الكلام في انقسام
الى غير النهاية وكان في قول الله الشربا يشرب الاجسام اشارة الى ما ذكرنا
فقال **عليه السلام** وايضا انشأ هذه المقامير لانه لم ير عليه ان وجود الاجزاء
في جسم المتعالي القوام بالطبيعي الفصل الواحد لا يتصور ان يكون على كونه
في جهات التثنية المتحقق بها كسطوح وحقائق السطوح مستلزم انقسام
فيكون تلك الاجزاء اجساما غليظة وبنية لها الى السطوح الانقسام
الصغير بالضرورة قال **عليه السلام** في عالم يتبع بالضرورة علم بغير علم
قال **عليه السلام** ان عدم العلم بوجودها لا يقتضيان لا يتبع بالاستسلام
او الهماس حال الجسم يقتضيان لا يجعل معلومة الاحوال من حاله بالطريق الاول
اقول يمكن ان يقال مراد الله انه لا علم بالخبر ان في في استسلام حال
بل لا بد من الدليل على وجودها لان وجودها غير ظاهر علم بغير علم بالاستسلام
فيكون له بيان ذلك وهو يتوقف على نقل الدليل على وجوده من الواضح الاتق
بل الكثر بالتعرض به والايراد اليه ليعلم تحقيقه وتوضيحه في الموضع الاتق به وان
والزمان قلما كان وجوده في جملة ولو في جملة كافي في الاستسلام المذكور ولا
الى البرهان على وجوده في الخارج في هذا الاستسلام لان تقسيم الحركة بغير القطع
الزمان الذي ينطبق عليها الى الاجزاء من ايمان الاستبعاد ولا حاجة لنا في هذا
انبات وجود الحركة التوسلية والزمان بغير لان التسايل عليها مخرج بالاستسلام
متناه واما ما نذكره ما اورد بعض المحققين حيث قال لان العلم باستكمال المقاي

هذا هو وجه الاستدلال في جوابه
فان العلم لا يتصور ان يكون على كونه
في جهات التثنية المتحقق بها كسطوح
وحقائق السطوح مستلزم انقسام
فيكون تلك الاجزاء اجساما غليظة
وبنية لها الى السطوح الانقسام
الصغير بالضرورة قال عليه السلام
في عالم يتبع بالضرورة علم بغير علم
قال عليه السلام ان عدم العلم بوجودها
لا يقتضيان لا يتبع بالاستسلام
او الهماس حال الجسم يقتضيان لا يجعل
معلومة الاحوال من حاله بالطريق الاول
اقول يمكن ان يقال مراد الله انه لا علم
بالخبر ان في في استسلام حال
بل لا بد من الدليل على وجودها لان وجودها
غير ظاهر علم بغير علم بالاستسلام
فيكون له بيان ذلك وهو يتوقف على نقل
الدليل على وجوده من الواضح الاتق
بل الكثر بالتعرض به والايراد اليه ليعلم
تحقيقه وتوضيحه في الموضع الاتق به
وان الزمان قلما كان وجوده في جملة ولو في
جملة كافي في الاستسلام المذكور ولا
الى البرهان على وجوده في الخارج في هذا
الاستسلام لان تقسيم الحركة بغير القطع
الزمان الذي ينطبق عليها الى الاجزاء من
ايمان الاستبعاد ولا حاجة لنا في هذا
انبات وجود الحركة التوسلية والزمان
بغير لان التسايل عليها مخرج بالاستسلام
متناه واما ما نذكره ما اورد بعض
المحققين حيث قال لان العلم باستكمال
المقاي

وكانت هذه هي الحجة التي استدل بها في جوابه

يتوقف بعد العلم باجمال الجسم على العلم بوجودها كذا قال في قوله الزمان ان
وجودها بعد ظاهرها التكتف في قصيص احداهما بأسلوب دون الآخر **عليه السلام**
فان ذلك هو الذي من اجزاء لا يتجزأ ولا زمان لا يذهب عليك ان التقاطع المذكور
لا بد من العلم ان الحركة والزمان لا يبدان لا يغير القدر فيها لان الجسم الطبيعي كذا في المنطق
لا بد من قوامه فقه في هذا المعنى وما اذا كان احداهما بحيث لم يتحقق فيه
بالفعل غير قابلية للانقسام فلا بد ان يكون الآخر ايضا كذلك فغير لازم من الا
فان قيل قوله فان على ما سبقه فاللزم في الحركة والزمان ان يكونا مترابطين
بغير قابلية للانقسام متشابهة واللام الزمان في القسمة واما عدم ترابطهما من غير
الاجزاء غير متشابهة فلا يلزم قلت يمكن هاتين جويت احدهما انه قد مر الاشارة الى ان
ازداد الجسم بحسب ازيد الاجزاء فلو كانت الاجزاء غير متشابهة ولو كانت غير
لزم ان يكون الجسم الماصلا منها في شدة فلا يتبين على المقادير المتشابهة وانما اذا
في احد الطرفين اجزاء لا يتجزأ بالفعل فلا تسلك ان يتحقق متوسط ترتيب يحصل
فيقتضي في اجزاء متشابهة فلا بد في الآخر ايضا من اجزاء متشابهة وان كانت بالقوة مع
البرهان الدال على عدم ترتيب الجسم من اجزاء لا يتجزأ بالفعل يدل على عدم تحقق الآخر
غير المنقسم اصلا فلو كانت متشابهة ولو كانت بالقوة لم يكون وحيث كانا
والمفهوم بهذا قالوا لا يمكن انهم نقطتين في خط الا وجوبهما شيئا قدر من الخط وكذا
لا يمكن انهم نقطتين في السطح الا وجوبهما شيئا قدر من السطح وكذا في الحركة والزمان
حاشا على الحركة المتصلة اصطلاحا فانه الحق الشريف قدس سره الفصل

هذا هو وجه الاستدلال في جوابه
فان العلم لا يتصور ان يكون على كونه
في جهات التثنية المتحقق بها كسطوح
وحقائق السطوح مستلزم انقسام
فيكون تلك الاجزاء اجساما غليظة
وبنية لها الى السطوح الانقسام
الصغير بالضرورة قال عليه السلام
في عالم يتبع بالضرورة علم بغير علم
قال عليه السلام ان عدم العلم بوجودها
لا يقتضيان لا يتبع بالاستسلام
او الهماس حال الجسم يقتضيان لا يجعل
معلومة الاحوال من حاله بالطريق الاول
اقول يمكن ان يقال مراد الله انه لا علم
بالخبر ان في في استسلام حال
بل لا بد من الدليل على وجودها لان وجودها
غير ظاهر علم بغير علم بالاستسلام
فيكون له بيان ذلك وهو يتوقف على نقل
الدليل على وجوده من الواضح الاتق
بل الكثر بالتعرض به والايراد اليه ليعلم
تحقيقه وتوضيحه في الموضع الاتق به
وان الزمان قلما كان وجوده في جملة ولو في
جملة كافي في الاستسلام المذكور ولا
الى البرهان على وجوده في الخارج في هذا
الاستسلام لان تقسيم الحركة بغير القطع
الزمان الذي ينطبق عليها الى الاجزاء من
ايمان الاستبعاد ولا حاجة لنا في هذا
انبات وجود الحركة التوسلية والزمان
بغير لان التسايل عليها مخرج بالاستسلام
متناه واما ما نذكره ما اورد بعض
المحققين حيث قال لان العلم باستكمال
المقاي

ΣΑ

[illegible][illegible]

الحكمة انما هي معرفة الله تعالى واسبابه وادواته
 من عانت سوز قد نذر وجدتم نزع عارف من دهر نذر نذر حبيب
 كفت الرخا طرباب تودا نرك لسو

من الماء لم يكونا موجودين حتى الاتصال والام يكن ما فرضناه متصلا
 بقية وذلك لان المراد بالمتصل ما لا يوجد له بالفعل ومن المعلوم بالثبوت
 ان نسبة بين المتصلين الى المتصل الواحد الذي كان قبل الانفصال
 مثل نسبتها الى سائر الاجسام الموافقة لهما بالتمتع بل البداية حكمها
 بين المتصلين لهما اختصاص بالمتصل الاول ليس مجرد الاتفاق في
 النوع المشترك بين جميع افراد النوع وليس ذلك مجرد ان من انتفاء النوع
 يحدث بان المتصلين بل العقل حكمه بانه بعد انتفاء المتصل الاول
 شرف الجسم ومعلوم بالثبوت ان ذلك الامر ليس امرا خارجا عما رضى لهما
 وايضا ان فرضنا في الفقه بين المتصلين المتصل الاول في جميع الاراضى فاما
 بالاشتراك المذكور لم يعتبر فلم ان الاشتراك في امر خارج من المتصل
 والمتصلين له اختصاص بالمتصل الاول وبالمتصلين لا يشترط فيه
 غيرا وليس ذلك شخص الصورة المتصل الاول لعدم بعد الانفصال بان
 ومن هو اقل في حكمه بان الماء المتصل الواحد اذا صار بعضه جزءا من
 وبعض اخر منه جزءا للثبات كان الشخص الاول بعينه باقيا وما يوضح
 ان الشخص المتصل لا يملك في ان له شخصا واحدا يتناوب من جميع ما يتناوب
 وحين الانفصال حدث شخصا يتناوب على شئها عن الاخر يتناوب
 به ومعلوم ان الشخص الواحد كان مشترك بين الكل وشراير الاجزاء المتفرقة
 له كالوجود الواحد المشترك بين الكل والاجزاء الغرضية لكن لان مشترك

واخرها وانما المتصل الاول
 ايضا

عاقول حكم مر
 يتبعه ذلك

انما

مشتركا بين اجزاء من اجزاء متصلة
 من عانت سوز قد نذر وجدتم نزع عارف من دهر نذر نذر حبيب
 كفت الرخا طرباب تودا نرك لسو

انما هو مشترك بين الكل من حيث الاتفاق معه ومع نقول لو كان النصف
 بالفعل على ما هو الذي كان متصلا بالكل وشخصا بالثبوت على ما كان لم
 تتصلبه بالكل حتى الاتصال فيلزم الانقسام بالثبوت والى بقى يلزم اجتماع
 الشخصين في ذلك النصف احدهما مشترك بينهما وبين النصف الاخر
 والكل والاخر ما يتناوب بينهما واجتماع الشخصين بالذات في شئ واحد
 البداية وان كان يجوز اجتماع الشخصين بالذات والشخصين بالعرض كما قالوا
 في البيوت انما مقتضى بذاتها ولم يعلم ذلك الشخص حتى الانفصال

انما هو مشترك بين الكل من حيث الاتفاق معه ومع نقول لو كان النصف
 بالفعل على ما هو الذي كان متصلا بالكل وشخصا بالثبوت على ما كان لم
 تتصلبه بالكل حتى الاتصال فيلزم الانقسام بالثبوت والى بقى يلزم اجتماع
 الشخصين في ذلك النصف احدهما مشترك بينهما وبين النصف الاخر
 والكل والاخر ما يتناوب بينهما واجتماع الشخصين بالذات في شئ واحد
 البداية وان كان يجوز اجتماع الشخصين بالذات والشخصين بالعرض كما قالوا
 في البيوت انما مقتضى بذاتها ولم يعلم ذلك الشخص حتى الانفصال

المعبر
 انما هو مشترك بين الكل من حيث الاتفاق معه ومع نقول لو كان النصف
 بالفعل على ما هو الذي كان متصلا بالكل وشخصا بالثبوت على ما كان لم
 تتصلبه بالكل حتى الاتصال فيلزم الانقسام بالثبوت والى بقى يلزم اجتماع
 الشخصين في ذلك النصف احدهما مشترك بينهما وبين النصف الاخر
 والكل والاخر ما يتناوب بينهما واجتماع الشخصين بالذات في شئ واحد
 البداية وان كان يجوز اجتماع الشخصين بالذات والشخصين بالعرض كما قالوا
 في البيوت انما مقتضى بذاتها ولم يعلم ذلك الشخص حتى الانفصال

انما هو مشترك بين الكل من حيث الاتفاق معه ومع نقول لو كان النصف
 بالفعل على ما هو الذي كان متصلا بالكل وشخصا بالثبوت على ما كان لم
 تتصلبه بالكل حتى الاتصال فيلزم الانقسام بالثبوت والى بقى يلزم اجتماع
 الشخصين في ذلك النصف احدهما مشترك بينهما وبين النصف الاخر
 والكل والاخر ما يتناوب بينهما واجتماع الشخصين بالذات في شئ واحد
 البداية وان كان يجوز اجتماع الشخصين بالذات والشخصين بالعرض كما قالوا
 في البيوت انما مقتضى بذاتها ولم يعلم ذلك الشخص حتى الانفصال

لعمري

التعليق انهم على ما ينبغي من الفرق بين الموقن والقبول بناء على ان
 في اللغة معبر الطمان بالاطمئنان لا بالحيثية كما هو مع الحمل
 فالحق فيها مشافهة اما من جهة ان الانفصال منها فلا اتصال وانما لان
 منها لان اتصال الذم هو القوة بحسبته والذم في هو اللام للحوادث
 بل كونه اقول ان هذا الجواب لا يقع عن جانب اللام لا يخرج بان الانفصال
 لا يقتضي محلا وان لا يتم الدليل من دون التمسك بالقوة التي هي وجود
 لا يقتضي الانفصال بوجوده لان اتصاله في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 لا تفسر الانفصال بهذا المعنى وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى

الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى

الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى

الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى

حين الانفصال هو الصورة المتصلة به انما كان الظاهر عند الانفصال يكون
 المقبول هو الصورتان الحاديتان **مسألة** وعلى هذا لا يبقى لقوله فاذا
 معنى اقول ان التمسك المحقق جعل قول الشيخ فاذا منقرا على قوله وانته قد جرح

لـ الانفصال وجعل مغايرة قوة الانفصال لوجود الانفصال بالفعل
 بمعنى ان قوة الانفصال حاصله قبل الانفصال اي حال الانفصال
 عليه بناء على ان قوة الحوادث متقدم وجودها على حدوثها وانما تفسيرها
 اذا ما بدت في ذكر المغايرة بين قوة الانفصال ووجود الانفصال بحسب
 والذات بل المقصود ان هذه القوة لا كانت حاصله جنس الاتصال فلا بد
 لها من حيل موجود جنس الاتصال قبله ووجود البهول جنس الانفصال
 ايقم جعل قوله وتلك القوة لغير ما يوزن المتصل بذاته معطوفا
 على قوله قوة هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل فينتج عليه قوله
 ويكون متوقفا على قوله وانت تعلم ان المتصل بذاته غير القابل للاتصال
 الانفصال فيكون معنى قوله قوة هذا القبول غير وجود المقبول وقوله
 وتلك القوة لغير ما يوزن المتصل بذاته متوقفا على معنى قوله وانته قد جرح
 لانفصال وقوله وانت تعلم على سبيل اللطف والتشريع على الترتيب
 وهذا الذي ذكرنا يظهر من نظر فيما ذكرنا من تخصيص الدليل فوضع قوله ان
 الجسم لا ينفصل عن اتصاله ما في ذاته موضع قول الشيخ ان الجسم مقدار جتنا
 متصلا فوضع قوله وانته قابل للانفصال حاله يكون متصلا موضع قول الشيخ

كلمة

الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى
 الانفصال وانما التفسير في كماله يتم الدليل على حاجته الى

وانت قد فرض له الانفصال وانكاره فلم يذكر قول الشيخ ويعلم ان المتصل
بذاته غير القابل للاتصال الانفصال بعده بل قد يفرض اولاً لما وضع
قوله الشيخ فاذا ن قوة هذا القبول غير وجود القبول متفرقا عليه وهو قوله
قبول الانفصال حاصله حال الاتصال فوضع موضع المفارقة هذا المعنى فيها
على ان المقام منها هذا المعنى لا المفارقة بحسب المفهوم ثم تعرض لما قبله عن قوله
وتعلم ان المتصل بذاته غير القابل للاتصال والانفصال وهو قوله وان
الاتصال ليست مقابلة للانفصال مع وقوع عليه ما وضع موضع قوله ولك
القوة الغير مازوات المتصلة وهو قوله فاذا ن الجسم فاورد قوله فاما
تبيينها على انه معطوف على قوله قوة هذا القبول غير وجود القبول
عليه قوله فاذا ن وعلى ما قررنا للام الشيخ موافقا لما خصه له بنسخ ما
صاحب المحاكمات بقوله وعلى هذا لا يبقى لقوله فاذا ن معنى وكذا ما اورد
بقوله على ان الكلام ليس في اثبات قوة الانفصال بل في المفارقة
وايضاً قوله قوة الانفصال والصورة المجتمعة عند الانفصال وكذا قوله ولك
القوة الغير مازوات المتصل بذاته معنى عن قوله وانت تعلم ان المتصل
بذاته غير القابل للاتصال والانفصال لان الثاني دليل لا اولي
يتفرع الاول عليه ولين ان يقال ان الشيخ هنا الى تقريرين الثاني
اللهوئي احداهما عند قوله وانت تعلم ان المتصل بذاته غير القابل للاتصال
والانفصال فتولا يكون تبعية انوصوف بالامرئ وتقرير ظاهر على ما

قدم ۴

نور

از غلط گشتی انبار زمان نیست عجب گز که هر آب ستانند و بد ریاضت کشند

المشهور وان اشار اليه صاحب المحاكات وتاثيرها من قوله فاذا ان
آخر الفصل وقد فرغ بعض المحققين من التقرير الثاني على ما ذكره
التقرير الاول وهو قوله وانما قد يفرغ من كمال انقضاء وتأخر عن قوله
انت تعلم لان التعبير عن العوض بالقبول انما وقع فيه ونحو المغايرة
كأقرب من الله وقابلية مغايرة القوة البهية والصورة التي يثبت الاشياء
الى الهيولى اذ لو لا هذا لما كان يكون تلك القوة غير مجتبة لكنها تصبو
الى هيئتها والاظهر ان يفسر المتصل بذاته بما يتناول وجهية وحسب
على ما اشار اليه صاحب المحاكات ويجعل الصورة تفسير للبهية ويكون
المراد منها جسم التعليم لان كون تلك القوة غير الشكل بعد بلوت كونها
قبل وجهية وحسب التعليل ظاهر غاية الظهور ويقيم لم يذهب وهم الى ان
الانقضاء قاتمة بالشكل والقربة على ما ذكرنا عدم ايراد الشئ كلوه
مضافا الى الصورة بل كما ورد بما مضافا الى البهية لكن على هذا ينبغي ان
الفاصل موضع الواو عند قوله وتلك القوة غير المتصل بذاته فمتصل
والامر فيه بان على الله والانقضاء لما كان عدم الاتصال عما بيننا
ان يتصل على ما كان اشارة الى انه فاسدة للامام والبرام له بالغير
نفسه والا فالحق ان الانقضاء بينها بمعنى وجود الاتصال بين على ما
في المحاكات لدفع المناقاة بين كلامي الله تعالى بعض المحققين في اسناد
اعلام الملكات مطلقا ولا يتأخر فان عدم كمالها سلب الوجود فاما

△△

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الانفصال لأن العوارض كثيرة ما يبرز من المعروضات الحقيقية كما
للسقفة وذلك ظاهرة أو لمحت أن يقال عند الانفصال كان شخصا
وبعد طريق الانفصال زال وحدته الشخصية وصار شخصين وإذا
بذلك انفصالان قضا وانفصالا واحدا كان الأمر بالعكس على ما فصلنا
فلا يجوز أن يكون الصورة هي القابلة للانفصال والانفصال باقية
على كل حال على ما ذكرنا فلو قلنا لفظ الهوية **والج** وفي الجوابين نظير
النظر منع المفارقة المشتركة بين الجوابين وشرائه لولم يكن الجسم متصلا في ذات
لم يكن في ذاته بحيث فيه الابعاد الثلاثة وذلك لأن فرض الابعاد
في تعريف الجسم الطبيعي اعم من ان يكون في ذات الجسم الواحد المتصل
في اجزائه الموجودة فيه بالفعل اذ لو احتق بالاول لم يخرج الجسم
عن التعريف و **اجاب** عن النظر المحقق السفسف بقوله لعل مرادنا
ان لا يكون متصلا ولا منفصلا في ذاته لا يكون له امتداد اصلا اذ لو
له في ذاته امتدادا ما ان يكون له امتداده مفصل فيكون منفصلا في ذاته
او لا يكون متصلا في ذاته وان لم يكن له امتداد اصلا في ذاته لا يكون
ذاته قابلا لفرض الابعاد وكل جسم فهو كذلك مع يسقط النظر ويبر عليه
ما اورده بعض المحققين من انه لا يلزم من حصول الامتداد في ذاته
ان لا يكون متصلا او منفصلا لانه ان يكون اصل الامتداد متصلا
له في ذاته وخصوصية الاتصال والانفصال عناصر له خارجة عنه كالآلة

اصل قوة التعلق حاصل للاتصال في ذاته وخصوصية الحال والتعلق
عارضان له خارجان عنه ثم قال هذا المحقق ثم اقول في الجواب الاول ما ذكرتم
في بيان الصغر من ان موضوع الاتصال والافتصال يجب ان لا يكون
في ذاته متصلا ولا منفصلا ان اردتم ان موضوع الاتصال الواحد
الاتصالي يجب ان لا يكون في ذاته متصلا بالاتصال الواحد ولا منفصلا
لانه مقتضى نقص الاتصال بالاتصاليين فهو لم يكن لانه ان ما كان كذلك
لا يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه لجواز ان يكون مستلزما للاتصال
اشتمل ان يكون واحدا او متشعبا ووجه يمكن فرض الابعاد الثلاثة
على نقول الجسم في جميع الاحوال متصل بالاتصال واحدا وتارة بانصاف
متعددة وهو باق في الحالين وان اردتم ان موضوع الاتصال المطلق
والافتصال المقابل له اعني ارتجاع الاتصال لا يتم من الواحد المتعدد
يجب ان لا يكون في ذاته متصلا ولا منفصلا قال ثم ان الجسم بطوره على الاتصال
هذا المعنى حتى ثبت امر قابل للاتصال والافتصال بهذا المعنى فان
متصل بالاتصال ما دام واحدا او متشعبا ولا يزال عند الاتصال المطلق
حتى يصير غير لا يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه وفي الجواب الثاني ان اردتم
قبول الاتصال امر ذاتي للجسم ان الاتصال المطلق ذاتي له فهو ثم
منه كون الاتصال الواحد بصفة الوحدة ذاتيا وان اردتم ان الاتصال
الواحد ذاتي له فهو ثم نقول الجسم مستلزم لمطلق الاتصال فاذا طرق

[illegible]

جواب آخر ويمكن تحله انهم على مجرد ادعاء التميز المقام وان الاتصال
عرضي للمطلقا بل بمعنى آخر كان ذاتيا مختلفا بل ولعل مراد المحقق
الاستيفاء في توجيه الحكم لدفع النظر بقرينة الادعاء بل بالنظر في
المقام وحقق الزام كما هو دأبه **الح** لان الهيولى ليس له وجود
نفسها **الح** ان اراد سلب الوجود في نفسها عن الهيولى ان يكون
وجودها بالعرض على ما يدل عليه قوله فضلا عن الاجزاء لان الاجزاء
انما كانت لها بالعرض فيلزم ان لا يكون الهيولى موجودة حقيقة
ما هو بيان الاضافات بالعرض وان اراد انه وجودها حاصل لها
فحقق لكن بسبب الصورة فوجد عليه ان النقص لا يتوقف على ان
وجود الهيولى بحصول الاجزاء لها من قبل ذاتها من غير ان يتوقف
شراؤها على ان يتوقف على ان لا يكون ثانيا وبالعرض **الح**
ان الصورة علم الوجود الهيولى **الح** وورد المحقق الشريف بان لا يلزم
كون الصورة علم الوجود الهيولى ان يكون هذه الصفات عارضة للصورة
اولا بالذات والهيولى ثانيا وبالعرض اقول هذا لا يرد على الوجود على
ما قرره صاحب الحكايات ويمكن ان يقال في توجيه الشريف ان الله
العال على انبئات الهيولى فهو على تقدير قيامها ايضا بالحكم بوجوده
ليس بخبره ووحده وتعددته واتصاله وانفصاله بالذات لان احتيا
الصورة الى المحل الذرى والهيولى انما يلزم من انهما متقابلة الصفات

عالمات

بالذات فلو كانت الهيولى مما انصفت بها بالذات فكانت كالصورة
يحتاج الى مادة اخر فالريان اما تجزئنا الى موجود لا يوصف بها بالذات
بل بالعرض اذ المبدئية حاكمة بان المتخذه الواحد المتصل بالذات
بليان الانفصال فينتج مع ان التفريق ليس احد الجواهر الثلاثة
من امر ليس له هذه بالذات وعلى ما قررنا يكون قول الشئ يعلم
حالته لا استنباطه على ما فهم صاحب المحاكمات ~~في~~ في اللوام
المادة المذكورة غير لازم ان يرد انهم ان اجتماع المتلخيص المتصل
طوله لها في ثالث لا حلول احدهما في الآخر وانهم عدم كون احدهما
بالمالية والاخر بالحلالية اولى فيهم اذ لعل الاولوية مستندة الى
وكذا لا يلزم عدم احتياج الهيولى الى تحمل غناء بحسبته عن المحل
لجواز عرض الاحتياج من خارج والحاصل ان حكم الاشكال انما
يشابه في اللوازم المستندة الى الهوية النوعية المشتركة فيها لا
جميع الحواضر لانهم ان الحلول والاحتياج الى المحل من جلته ايضا
الحل على لانهم انما لو كانت نتيجة بالتعريف ان الله ان الامام
بأن الحلول في اصطلاح الحكماء وبأن القيام عند الحكماء بالمتبع
في التعريف وقد اتفاد المحقق الشريف ان هذا التفسير فيه اشياء الى
ما ذكره ان في مسالك فوجه صحة كلام الشئ على ما ذكره بعض المحققين
على قول الامام واما على سبيل التبعية على التبعية في التفسير بطريق

الصفحة ٢٢

رض

2

قاضيه في سنة ١٢٠٠ هـ
 وادام الله ملكه
 سئل الحكماء في العبد ان يكون
 ودية له في كل يوم
 ان كان له في كل يوم
 يكون له في كل يوم
 والنفقة له في كل يوم
 الحنفية

في الغير لغيره عليه قوله فاذا كانت صفة للجسمية **المعنى** وليس كل
 جسم فيها احب له كما احب لانه بعد لم يثبت امتناع الحرف على الا
المعنى الجسم وغيره من الاجسام الصلبة الصغيرة لا تفصل القوي
 ترك ذكر الاجسام الصغيرة وقصد صلابتها لانه مادة وهم اخرى ذكر
 وحده لانا نقول ذكرها هنا انما هو للقدح في تعميم الحكم بثبوت الهوى
 على احتمالي ان بعض الاجسام كذلك وذكرها في بعض القدر في اثبات
 الهوى في الجملة بناء على ان جميع الاجسام المفردة لا تفصل الانفصال
 هذا في جواب على ما قرره كس من اثبات الهوى بالانفصال الغير
 واذا عاين جميع الاجسام بقصد كان جوابا عن الوهم الاتي وبعد
 جواب كذلك لا حاجة الى ذكر الوهم الثاني وهو ان صفة المادة لا توجد له
المعنى المعنى الموجود في كل من الجسم لا يكون الا مجرد الجسمية لا
 الجسمية المتحصلة بانه لا اختلاف من التخصيص ان يتغير على انه داخل فيها
 قسم فليزم تعدد الجسمية ووجودها في محال من دون ان يكون متحصلا
 فيها من التخصيص **المعنى** اذا ثبت هذا فقول ان كان الوهم من الوهم
 المذكور اثبات ان الحق هو الشق الاخير ان يظهر ان نسبة التخصيص
 الى الشق كنسبة الفصل الى الجسد انما هي متحصلة بمتحصلا فمتحصلا
 بالفصل كذلك النوع يتصل بمتحصلا شاملا بالتخصيص فظهر قوله
 اختلاف مقدر الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يفرق اختلاف

المعنى الموجود في كل من الجسم لا يكون الا مجرد الجسمية لا الجسمية المتحصلة بانه لا اختلاف من التخصيص ان يتغير على انه داخل فيها قسم فليزم تعدد الجسمية ووجودها في محال من دون ان يكون متحصلا فيها من التخصيص اذا ثبت هذا فقول ان كان الوهم من الوهم المذكور اثبات ان الحق هو الشق الاخير ان يظهر ان نسبة التخصيص الى الشق كنسبة الفصل الى الجسد انما هي متحصلة بمتحصلا فمتحصلا بالفصل كذلك النوع يتصل بمتحصلا شاملا بالتخصيص فظهر قوله اختلاف مقدر الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يفرق اختلاف

المعنى الموجود في كل من الجسم لا يكون الا مجرد الجسمية لا الجسمية المتحصلة بانه لا اختلاف من التخصيص ان يتغير على انه داخل فيها قسم فليزم تعدد الجسمية ووجودها في محال من دون ان يكون متحصلا فيها من التخصيص اذا ثبت هذا فقول ان كان الوهم من الوهم المذكور اثبات ان الحق هو الشق الاخير ان يظهر ان نسبة التخصيص الى الشق كنسبة الفصل الى الجسد انما هي متحصلة بمتحصلا فمتحصلا بالفصل كذلك النوع يتصل بمتحصلا شاملا بالتخصيص فظهر قوله اختلاف مقدر الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يفرق اختلاف

المعنى الموجود في كل من الجسم لا يكون الا مجرد الجسمية لا الجسمية المتحصلة بانه لا اختلاف من التخصيص ان يتغير على انه داخل فيها قسم فليزم تعدد الجسمية ووجودها في محال من دون ان يكون متحصلا فيها من التخصيص اذا ثبت هذا فقول ان كان الوهم من الوهم المذكور اثبات ان الحق هو الشق الاخير ان يظهر ان نسبة التخصيص الى الشق كنسبة الفصل الى الجسد انما هي متحصلة بمتحصلا فمتحصلا بالفصل كذلك النوع يتصل بمتحصلا شاملا بالتخصيص فظهر قوله اختلاف مقدر الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يفرق اختلاف

المعنى الموجود في كل من الجسم لا يكون الا مجرد الجسمية لا الجسمية المتحصلة بانه لا اختلاف من التخصيص ان يتغير على انه داخل فيها قسم فليزم تعدد الجسمية ووجودها في محال من دون ان يكون متحصلا فيها من التخصيص اذا ثبت هذا فقول ان كان الوهم من الوهم المذكور اثبات ان الحق هو الشق الاخير ان يظهر ان نسبة التخصيص الى الشق كنسبة الفصل الى الجسد انما هي متحصلة بمتحصلا فمتحصلا بالفصل كذلك النوع يتصل بمتحصلا شاملا بالتخصيص فظهر قوله اختلاف مقدر الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يفرق اختلاف

مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التخصيص ان مقتضى التخصيص لا يقتضيه
 بالامر الى امره فاما **المعنى** هذه الجسمية انما هي طبيعة الجسمية وهذه هي
 الاظهر ان يقول من المعلوم بان الحق الى المادة بما عوض هذه الجسمية وهذه هي
 انما هي طبيعة الجسمية وهذه هي المادة التي هي طبيعة الجسمية او غيرها
 فلا علم ان ليس للجسمية دخل فيه علم انه من جهة الطبيعة **المعنى** انما
 خلاصه ليس شرة على بعض المحققين فيه نظر لان ما ذكره الشيخ في ان
 محل التذكرين فاني محصل انما هو ضارفا بلا خلاف بعض احوالها
 الا انه ادعى قبولها للانفصال وعدم ثباتها بعد طرأه ايضا
 الى المحل وهو طبيعة واحدة فلا يختلف افرادها في الاحتياج والاستغناء
 وذلك معنى ما فصله الشيخ كما لا يخفى في القول فاذا ذكره بقوله انما هو ضارفا
 قوله وهو طبيعة واحدة ليس له عين ولا اثر في كلام الشيخ وان الكلام
 الا فيه فان قلت قول الشيخ وان ادعى بعض في هذه اشارة
 اجابته الى ما ذكره الشيخ من التذكرين قلت في الكلام انما هو ضارفا
 به الى تذكر المقدتين المذكورتين لكن في بعض الاجسام ولم يذكر
 قبل فاني المقدتان الاخرتين والشيخ ارجح كلتيه ففتح ان
 كلام الشيخ على هذا واعلم ان دفع الوهم المذكور يمكن بوجهين
 احدهما وهو الظاهر من كلام الشيخ ما قرره في المحامات وهو محال
 ما ذكره في الشفاء وما دره على مقدتين احدهما ان الجسمية طبيعة

المعنى الموجود في كل من الجسم لا يكون الا مجرد الجسمية لا الجسمية المتحصلة بانه لا اختلاف من التخصيص ان يتغير على انه داخل فيها قسم فليزم تعدد الجسمية ووجودها في محال من دون ان يكون متحصلا فيها من التخصيص اذا ثبت هذا فقول ان كان الوهم من الوهم المذكور اثبات ان الحق هو الشق الاخير ان يظهر ان نسبة التخصيص الى الشق كنسبة الفصل الى الجسد انما هي متحصلة بمتحصلا فمتحصلا بالفصل كذلك النوع يتصل بمتحصلا شاملا بالتخصيص فظهر قوله اختلاف مقدر الطبيعة الجسمية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يفرق اختلاف

نوعيته وانما هما ان كل طبع نوعيته لا يختلف مقتضاها وظاهر ان
 الشارع لا يثبت به الصغير والكبير وانما هما باجراء الدليل المذكور
 في الكل ولا يحتاج فيه الى كون الجسم نسبة نوعيته او نسبتة بل ما
 على ان الجسم يقتضيه قبول الانفصال ولو في الوهم وان الانفصال
 ولو في الوهم يقتضيه انعدام المتصل الواحد والشم اختار هذا في
 الوهم وهذا غير ما ذكره الشيخ في الشفاء وتطبيق كلام الاشعارات عليه
 تقتضي بل الظاهر انه كلام ذكره من عند نفسه وما ذكره الشيخ في
 في الشفاء **والله اعلم بالصواب** **والله اعلم بالصواب** **والله اعلم بالصواب**
 معنى الانفصال الوهمي ان الوهم بكل الاستعداد الى جريته ونزوع
 الجريته لانه الوهم يتبع له اضراء كانه التوهمات الكاذبة و
 الانفصال بهذا المعنى لا يتحقق بسبب اشتغالها على الهوى اذ لو لم
 عليها لكان الانفصال الوهمي تقوم امر مستحيل الكونه على تقدير
 الوقوع مستلزما لاستخدام الشر ما لمرة فكان في الاوامر الاضرائية
 اما اذا كان مستلزما على الهوى لكان انفصاله ممكن بالنظر الى الاستعداد
 والهوى وان كان مستلزما بالنظر الى الصورة النوعية فيكون
 تقوم انفصاله فتوهم امر ممكن في ذاته وبذلك يفادى فرض انقسام
 النقطة والمجردات بل سبب ذلك الشيخ انه لو لم يتصل المقدار على المادة
 لم يتحقق له كل وجوده لان انفصال الوهم مستلزم وجود الهوى في

في الشفاء

بجسم

كلام

الخارج الى لا ينطبق ذلك على ما ذكره الشيخ وبغني في الكلام الشارع
 وذكره ذلك في حيز الفكرة اذ ليس ذلك فيما سبق من كلام الشيخ
 هذا قريب مما في في المحاكمات ولا يخفى عليه انه على القسمة الوهمية في كلام
 القوم على فرض الوهم الانفكاك في الجسم مع انه مفسر به بعض شئ
 من شئ وزعم ان الوقوف على القسمة الوهمية في اجزاء المتصل فيها
 في النقطة مثلا ان الموضوع وهو الانفكاك في الاول ممكن ذاتي وهو
 الثاني والا فلا فرق ويمكن ان يقال بعد جعل الفرض هنا معنى التميز
 لا التقدير لعل الفرق ان التميز انفاك الاجزاء المتصل فحينئذ
 امر محال وفي النقطة تميز محال بالوصفة كما قيل في الفرق بين
 والكميات الوهمية وفي بعض نحو اشتر لا يقال الا ان من الانفصال
 الوهمية مادة وهمية لا خارجية وليس الكلام في ذلك لانا نقول بل يلزم
 مادة خارجية لوجهين الاول ان الصورة الذهنية متحدة بالنوع مع
 الامر الخارجي ولا فرق بينهما الا بالوجودين وتوابعهما والاطلاقية
 المتوحدان المتطابقان في كونها الذهنية والمادة كان الخارجي كذلك
 انما تعلم بالضرورة ان الجسم في الخارج يجب لو حصل في الشيء كان
 للقوة الوهمية قسمة امتدادا بالفعل الى قسمين اولو لم يكن في الخارج
 كذلك لا يتأتى للوهم قسمة لا يتأتى في المجزئات لانها ليست في ذاتها
 خارجية تنكح الحسية واذ كان كذلك ففي الخارج لها قوة ذلك القول

اعرف

لا يمتد الى الامتدادات العقلية والعنصرية اقول الاتم وكون
 الشراطة ان لا يكون محمول على المركب منها ومن جزا غير متماثل
 لان لا يكون محمول على جزئيات نفسها كيف والبدن اسم للمادة
 الحيوان مع انه محمول على جزئيات الابدان فيعمل على الترادف الحيوان
 فان قلت الشراطة على ما قال قوله وغيره المراد انما محمول على افراد
 العقلية والعنصرية وعلى غير الافراد المركب (ولا يكون للصورة الجسمانية
 غير ذلك ولا عنصرية قلت محل الصورة الجسمانية على المجمع غير بل انما يخل
 عليه دون الجسمانية كيف والجسمانية من الاجزاء الى رتبة المجمع فلا يخل
 عليه واما قوله او غيرهما فينتهي ان يخل على امتدادات اخرى غير العقلية

والعنصرية بان كان المراد من العنصرية المساطح لكون المراد
 الغير امتدادات المركبات وتحقيق كلام الشراطة ان الجسمانية اذا اريد
 لا يمتد شراطة على المجمع على اللبنة المركبة من الجسم الذي هو المادة
 وعلى صورة اللبنة اذ يصدق على ذلك المجمع انه جوهر قابل للتبعا
 الثلاثة والوجه عدم صحة محل الصورة الجسمانية على المجمع انما اسم
 لها من جهة اخذها بشرط الارض حيث انما جزء كان البدن اسم
 للمادة الحيوان لا يخل مفهومه عليه وان وقع محل الجسم عليه وكذا يقع
 محل الجسم على اللبنة ان اخذ لا بشرط شراطة صاحب المحامات
 لم يخل كلام الشراطة على هذا ولهذا فاستمر كذا انما محمول على الجسمانية

بل انما

لا يمتد الى الامتدادات العقلية والعنصرية اقول الاتم وكون
 الشراطة ان لا يكون محمول على المركب منها ومن جزا غير متماثل
 لان لا يكون محمول على جزئيات نفسها كيف والبدن اسم للمادة
 الحيوان مع انه محمول على جزئيات الابدان فيعمل على الترادف الحيوان
 فان قلت الشراطة على ما قال قوله وغيره المراد انما محمول على افراد
 العقلية والعنصرية وعلى غير الافراد المركب (ولا يكون للصورة الجسمانية
 غير ذلك ولا عنصرية قلت محل الصورة الجسمانية على المجمع غير بل انما يخل
 عليه دون الجسمانية كيف والجسمانية من الاجزاء الى رتبة المجمع فلا يخل
 عليه واما قوله او غيرهما فينتهي ان يخل على امتدادات اخرى غير العقلية

سم

الى خذ على الوجه الاول فالابراودا على توجهه فتأمل **م**
 الشراطة انما يمتد بها بضمها في اقول فيه حيث لا يمتد
 النوعية هو الطبيعة المنسوبة الى النوع بان كان فردا منه كالانسان
 الحيوان الطبيعة الجسمانية بمعنى انما من افراد الجنس وان كان انما من حيث
 به لا يكون نوعا لا يكون من حيث به فردا للنوع على ان حتى ان النوع
 يعرض الهيئة لا بشرط شراطة العوم كعرض العوم نعم الشراطة
 غير مقتضية لعمومها لا بشرط والالزم انصاف الاشياء من بها فاما
 واسطة الثبوت دون العروض فيصدق ان الطبيعة لا بشرط
 شراطة فيقدر **م** الشراطة انما يقتضيهما اذا فصلت بفصل
 هذا الكلام صريح في ان المراد بعدم تحصل الطبيعة الجسمانية عدم تحصلها
 الفصل لا مطلقا وكذا المراد بقوله خلا يقتضيه مع غيره ذلك الفصل انه يكون
 ان يقتضيه بشرط يحصل بفصل معاني فلا اقتضاء بدون وليس المراد
 عدم الاقتضاء بدون ذلك الفصل المعاني والابراودا عليه ان تحصلها
 يتوقف على فصل ما خلا يلزم عدم الاقتضاء بدون الفصل المعاني وما
 فترد ظاهره انما ذكره بقوله وليس شراطة انما يختار الشراطة الاولى
 مساطح لان المراد عدم تحصلها بدون الفصل لا مطلقا فلا ايراد ذلك
 لان الجسم لم يتقدم اليه الفصل بان يصير معنى مع النوع لم يتقدمه فاما
 ويؤيده ان صاحب المحامات ذهب الى ان الاجزاء المحمولة صورة

فغير انما يقتضيهما اذا فصلت بفصل
 الشراطة فيظهر من الكلام فيها انما يقتضيهما
 الشراطة فيظهر من الكلام فيها انما يقتضيهما
 الشراطة فيظهر من الكلام فيها انما يقتضيهما
 الشراطة فيظهر من الكلام فيها انما يقتضيهما

هذا المذهب حسب ما وجدته في بعض النسخ
 من كتب الفلاسفة والارسطو وغيرهم
 من المتأخرين والاولين
 من المتأخرين والاولين

بالاشتراك في مفهوم الامتداد ذلك ان كل كلمة على اشتراك
 في مفهوم الامتداد الذي هو حقيقة جسم لكنه خلاف الظاهر
 ونفي لبدء الترجيح بل على كل السارح **الحق والاولى** في
 لفظ تلك الاجسام متحدة في الحقيقة حاصل التقاسم لشرائط
 على اتحاد طبائع الاجزاء في كلام الشيخ على اتحادها في الطبوع
 الترسر الصور النوعية لها وجعل اشتراك الاجسام فيها موجباً
 في علم الاتصال فيلزم ان يثبت الهوية في الكل وجعل بناء الدليل
 على تسليمهم واعتراضهم بتباعد الاجسام في الطبوع النوعية وتباعد
 عليها ان يثبت حكمها بالبرهان دون الاقتصار على الجدال وانما
 الشيخ خارج عن مسبو الامتداد بدليل على ان المراد بالطبوع المشتركة
 فيها جناباً في كل الطبوع الجنسية دون النوعية والاشتراك في الطبيعة
 قد استقر وهو ان الامتداد بالاجزاءات وفصله في الشفا على
 ما نظره الحكماء في الامام على الكلام على اتحاد الاجسام في الطبوع
 الجنسية وجعل مجرد الاشتراك فيها موجباً للاشتراك في جواز الاتصال
 وتبوء الحكم وعلى هذا كان الدليل برامنا لا جداولاً كان تاماً في الواقع
 لا على الخصم فقط وكان يتلوا اجزاء كلام الشيخ وتبوء الشيخ على
 السبب بالامتداد الحسائي الواحد لان ما لا يتوجه اليه الامام اول
 الشئ وتعالى الامتداد الجسامي الواحد الذي ذكره هو الذي يترتب

فان

هذا المذهب حسب ما وجدته في بعض النسخ
 من كتب الفلاسفة والارسطو وغيرهم
 من المتأخرين والاولين
 من المتأخرين والاولين

اصحاب هذا المذهب حسب ما وجدته في بعض النسخ
 احكام القسمة الواجبة الى المذهب على ان لا يثبت هذا الكلام انفع ما ورد
 على النسب بقا من ان القسمة الواجبة لا يثبت وجود الهوية في الخارج
 او من غيرهم على سبيل التحقيق فيكون بان الوهم اذا فرض من غيري وحكم بالمتا
 بينهما ان يكون ذلك الشئ في الخارج بحيث يمكن ان يكون لجزآن متمايزان
 منفصلان في الوهم لان يكون لجزآن كذلك في الخارج فانه العلم بالاشتر
 الهيات في الاولام عليها صادق في نفس الامر ولا يلزم منه ثبوت تلك
 لها في الخارج لان الشئ في الفلك من حيث هو فلك ليس اشتراكاً على الصورة
 النوعية يقبل الانفصال الوحدوي والانفصال واجب عن بعض المحققين
 بان القسمة الغريبة والهوية ليست من الغرض والاولام المأذنة بالاشتر
 لغرض انقسام المراتب بل المراد بالفرض هنا لغيره في الخارج من غير
 للعقل تعطل بدليل على الوجه الذي او بمجوعة الوهم على الوجه الذي يخلل
 اجزاء ولا يثبت الشئ كذلك بل لا التحليل باحد الوجهين الا اذا كان في
 يمكن بالنظر اليه في الانقسام ولز الشئ لغيره في الوهم ان يكون مشتركاً
 في فرض المقسمة في غير الفرق وفي الاولام المأذنة بالاشتر
 لكون العقول السليمة لا يرد عليها النقص بالتحقق في اشتراكها على الصورة
 النوعية المأذنة من قول الانفصال لان قول القسمة الواجبة هو ان الشئ الواحد

فان

فقط واجاب عن الاشكال الذي بان افلاطون ابتداء يستون الصور
 البهر الجسمية مادة بالنظر الى الجسم ^{المتصور} عند عرضهم كاتر في البهر ودي
 الصورة النوعية ^م وبالنظر الى المقادير الوضعية التي يوضعها عند بعض من تابعه في
 الهيولى الاولي دون البهر ودرجاته لا يقول بزيادة المقدار عليه
 وهذا النقل لا يتغير طرأ الوجه الاخير من القول بزيادة المقدار كما لا يخفى
 اقول الاشكال الاول ايضا مدفوع بان البعد الموجه عند افلاطون انما
 بعد واحد هو كان كرة العالم ولا ينفصل ولا يتعد بانفعال الام
 الممكنة المداخل له ليس تعدد الا بالعرض وحيث نقول كونه متباها
 يقتصر كونه متباها لكن تشكلا معقرا طبعه التي لم تحت فيه وهذا خلاف
 العارض لا بقاء الوضعية وذلك لان اختلاف تشكلاتها والحاصل لثبوت الدليل الذي
 سيجري لثبوت الشكل مع المادة لا يجري في الشكل العارض للبعد الموجه
 الدليل المذكور لو اوجر فيه لانفصال باختيار لثبوت الشكافية بل هو انفراد
 نفسه عن نفسه ولتثبت اشهر الاجسام في مقادير الامتدادات وحيث
 التامر والتشكليات لا يلزم من ذلك في البعد الموجه الا ان كان افراد
 متعددة بالذات متشكلا متطلات متعددة بالذات ^{وهي} متساوية
 ومقادير مختلفة في الصور والكبر وقد عرفت انه ليس كذلك بل هذه الا
 انما يبرز له بالعرض وتتبعه الممكن والحاصل بالذات انما هو علم

المجروح

والله

وشرح واحد وبنية واحدة وما ذكرنا من البعد غير قابل للاختصاص
 انفع ما دام يتوهم في دليل اثبات الهيولى انه متفوض بالبعد الموجه
 لما عرفت انه لا يقبل الانقضاء الى ما دعي بالذات ^م ^{المخالف}
 اراد لثبوت الجسم المذكور بعض المحققين اذ لا يخفى ان الشيخ قد بين
 ذلك من بعد وانه يفتي من الموضع التردد لاصحاب الممالك لكن
 كان على النظر الاول في تلك المواقف ثبوت الهيولى في جميع الاما
 ولزم من ثبوتها عدم انقضاء الصورة عن الهيولى فلو اراد لثبوت
 بدليل اخر في حق البه الذي تفسيرا للفايدة ولا يلزم من ارادة
 الشيخ بيان ذلك من بعد لثبوتها في حق قبل ولم يدع الامام
 احتياجه الى البيان وما ذكره من عدم الاحتياج الى البيان لزوم الشكل ليس
 بشيء اذ ما ذكره يكون في قوة دليلين ^م ^{والجواب} ^{لثبوت}
 المقدمات التي رتبها ليست الا لثبوت الجسم على المادة فلو كان
 الجسم متشكلا على المادة في بيان لثبوت الجسم لا يتفرض عن المادة فلا حاجة الى
 تلك المقدمات لان كونه الجسم متشكلا على المادة قد ثبت بدليل اثبات
 الهيولى اقول ولا يخفى نافية فان المقدمات التي رتبها الشيخ
 الامام حيث قال الجسم لا ينفك عن الشكل والنظر لا ينفك
 الامام المادة فالجسمية لا تسلك غير المادة يستلزم وثبت عدم انفكاك الجسمية

يستلزم

اولا اذ لا بد من ان يكون الجسم متشكلا على المادة
 غير ان ذلك لا يلزم من ثبوت الهيولى
 في ارضية الجسم الموجه الى العالم كما يات
 انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 من جهة انما هو انما هو انما هو انما هو
 اسهل كان كونه

اقر من بعد ما ذكرناه من ان
 في ارضية الشكافية

تفتقر

عمره ثلثي الألف و فاعلم
 فانهما من الخلد قد وردت في حد واحد والآخر في حد آخر
 لما تارة في الحديث من انه قد ورد في حد واحد والآخر في حد آخر
 من قوله في الحديث من انه قد ورد في حد واحد والآخر في حد آخر

[illegible]

[illegible][illegible]

التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

بما انهم
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top right of the page.

Main body of handwritten text in Arabic script, covering the right page of the manuscript. The text is densely written and includes several lines of red ink, likely indicating headings or important points.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top left of the page.

Main body of handwritten text in Arabic script, covering the left page of the manuscript. The text is densely written and includes several lines of red ink, likely indicating headings or important points.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top right of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a commentary or a treatise, covering the main body of the right page.

فقط

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten text in Arabic script, likely a commentary or a treatise, covering the main body of the left page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

انزل الى الارض على ما كان ينبغي وانما ذكره من الجواب في قوله ان لو كان القيام والادوم كافيا لكثرة القيام الا انهم سقطوا على ما
 الخزم ولم يسم سيق المذنب على لوازها من سيق لوازها على نفسها **الحال** لا يكون ذلك الا من عرفها بها وحالا من عرفها بها
 فخصيصات العبد على الاقتصار ان لا يكون ان افاضه اقول فيه يشك ان يكون ذلك من غير ان يعرفها بها وحالا من عرفها بها
 لو لم يميز بين كونه له اعتبارا او يكون على سبيل التفرقة ولا يكون من غير ان يعرفها بها وحالا من عرفها بها
 الشك اقول ان لا يميز بين كونه له اعتبارا او يكون على سبيل التفرقة ولا يكون من غير ان يعرفها بها وحالا من عرفها بها
 معلوم الوجود والصورة الشخصية لا تقتضيها والامام لم يحكم كلام الشيخ في هذا المقام حيث نفي كونه
 على مطلق الوجود على كون الصورة الشخصية على مطلق الوجود بناء على ان الصورة المطلقة للوجود الواحد لا يكون
 ان شخصيا والامام لم يرد ان الصورة الشخصية على مطلق الوجود بناء على ان الصورة المطلقة للوجود الواحد لا يكون
 كلام الشيخ على كون الصورة الشخصية على مطلق الوجود بناء على ان الصورة المطلقة للوجود الواحد لا يكون
 او لم يميز بين كونه له اعتبارا او يكون على سبيل التفرقة ولا يكون من غير ان يعرفها بها وحالا من عرفها بها
 ليس على ما ينبغي ومنه ان لا يرد ان الصورة الشخصية على مطلق الوجود بناء على ان الصورة المطلقة للوجود الواحد لا يكون
 في الوجود اقول ان لا ينظر لان ان اريد بالمقارنة علاقة الخلق على ما هو في نفسه ليعلم ان المقارن والمقارن
 عليه لم يتعارف به بعد المعنى لا بناء على ان الصورة الشخصية على مطلق الوجود بناء على ان الصورة المطلقة للوجود الواحد لا يكون
 هو المعنى وهو شخصي لا بناء على ان الصورة الشخصية على مطلق الوجود بناء على ان الصورة المطلقة للوجود الواحد لا يكون
 عليك ان لا يميز بين كونه له اعتبارا او يكون على سبيل التفرقة ولا يكون من غير ان يعرفها بها وحالا من عرفها بها
 فوجوه الالزام الظاهر انها وجهها لفظ الاحوال على وجهها صاحب المحاكمات وكانه لظهوره لم يتغير في له
 التي فخصا تنفع ان ليس الصورة لم تكن على البسوط او واسطة على الإطلاق اقول الشيخ ذكره في الجوابين
 لا بان كان كونه الصورة على مطلق البسوط احد ما يخص بالغا من كونه عام تبنا وبقا في الواسطة والالزام
 لان حاصله لم الصورة في الغا صرت ول وقعت اخره وان كان في العلم والواسطة او
 الالزام في الركبة والتعقيب قد اشار الى تخصيصه بالغا من كونه الصورة التي تفارق البسوط الى بدل
 والى تعقيب حيث نفي الشك ساكن وبنائها عام هنا ولا لذلك لكنه يخص بنفي العلم المطلقة والواسطة
 المطلقة وقد جرح في آخر الفصل حيث خص فيها بالغا من كونه الصورة على الدليل ووجه عدم اجراءه في نفي الالزام

وصور ١٤
مفارقة تلك المهابت
الموضوعة له

الحنفية يقولون في النكاح فقه الفقيه
 انه ليس بالنكاح ١٢٤٤
 كبره في قديمه النكاح وهو ان
 منه ما كان النكاح الذي له النكاح
 الذي هو ما كان في النكاح
 بعد ان كان في النكاح
 لا هو ما كان في النكاح
 الخارج من النكاح
 لان النكاح الذي له النكاح
 الذي هو ما كان في النكاح
 بعد ان كان في النكاح
 لا هو ما كان في النكاح
 الخارج من النكاح
 لان النكاح الذي له النكاح
 الذي هو ما كان في النكاح
 بعد ان كان في النكاح
 لا هو ما كان في النكاح
 الخارج من النكاح

وہ

31

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and covers the lower half of the page, with some lines written in a larger, bolder script. The ink is dark, and the script is cursive.

[illegible]

[illegible]

منه شانهما كونه من استعداد الحركة ووجه لانظر التقدم ولا يسعد لهم كبح لانظر المعية والوجه
من على الهيئة المذكورة المحاصلة كونه ذات جهات او اصلا كونهما متحركين عبارة الشرح
التردد من الشرح من التقدم والمعية ولا يكون حديث المع مستمرا كما وانما وقع في عبارة صاحب الحاشيات
في عبارة دليل في شرح المسألة الكلام اولها اعتدادا على سبيل المثال الثاني لا يمكن له التوقف
سعدا على الهيئة كونه لا يتصور اقول لما بين من هذا الجسم لا يزيد في الهيئة بقية عدم تقدم على الجبهة فلا حاجة الى التماس
نمايانا فان وقع اذ ان هذا المطلوب وهو تقدمه في الجوانب على الاجسام ذات الهيئة بل يثبت في النظر ان
وهو انشاء الحركة المستقيمة على كذا ما على ان يعلم من كونها متحركة مستقيمة في تقدمه على نفسه فليكن لان الجسم
المراد في تقدمه على وجهات على وصف تلك الاجسام اني كونهما ذات جهة فلا بد من كونهم في جهة تقدم
ذاته على وصفه وهو واقع **قال** المع والاولا لانهم يوجب الكلام في هذا المقام بان الغاية من تقدمه كونه في الوجه
خاصة بالجهة عبارة الشرح انها لا ينطبق الا على ما وجه به ذلك البعض ولا ينطبق على وجهيها كالحاشيات والظاهر
لهم المقصود في توجيه آخر الكلام الشرح لانه يصدر تفسير الشرح وتوجيهه يمكن ان ياتي في اية التفسير المذكور
الوجه المستفاد من كونه غير مستقيمة في الطبيعة الى غير ذلك وان ثبت فاعلم ان تلك الجوانب والوجهات الطبيعية
الجهات فلا يكون له الحركة غير المستقيمة في الطبيعة الى انما لا يمكن غير الهيئة الطبيعية والوجهات والوجهات راس
سنة كونه في هذا الوضع وانما هذا تصويرا لغيره وانما سبب الحركة المستقيمة من الجوانب على ان لا يتغير في الهيئة
ما يقع في اقران بعد ان ثبت ان الجوانب لا يكون محيطا على الإطلاق على ما ياتي في الفصل الآتي ثبت في الحركة
المستقيمة غير المستقيمة مطلقا من وجهين احدهما ان لا يتصور له موضع في الجوانب والكلمات المستقيمة انما يتصور
الوضع ولا الموضع في الوضع لانها مفسرة بالحركة الانسية وتاثيرها في الجسم ودرجاتها على الحركة المستقيمة كالحركة
في الخط اذا كانت في الدوائر الدال على اشتباه الحركة في الخط وكما في **قال** المع فقولوا ان الحركة الكافية اقول
ان الحركة في عدم الكافية ضرورية لزم تلك الصفات كونه ذات جهات يتوقف على موضوعها ايضا والوجه
لا يمكنه عند استقراء الموضوعات الجوانب لا يمكنه على ان يصعد او ان ينزل المعلوم الى ارض خارج من التقدم غير
اليه بالاشتمال لا يمكنه تقدمه عليه بالعلية **قال** المع على ان الصواب في التقدم الهيئة على الاجسام ذات

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۸۱
مجلس اول در بیان احوال و حال
و در بیان احوال و حال

[illegible]

انما هو ان يكون له العلم
 ان الله تعالى قد علم
 ان الله تعالى قد علم
 ان الله تعالى قد علم

[illegible]

طوبى لمن

19

نقول هذا ما يرجع به الى احوالنا وانما يرجع بغيره الى قسمنا الوحي وهو **طريق** الحق والمقتل الذي هو الحق
 الحق الذي بالعرض على امر الله تعالى غير مطابق ومن ذلك غير مستقيم قولنا انك اذكر انك لا تخرج بطريق التوفيق لغير
 لغير الحمد والاول هو المحيط على الإطلاق وقد مر اننا في كلامنا انما نذكر الحمد بالحق والاول هو الحمد بالذات
 الى الحمد والمقتل في كلام الله المستقل عن الله ان الحمد بالذات هو المحيط لانه كافيه في كونه الهيات بالذات وهو
 الحمد بالحق والاول هو المحيط بالذات والاول هو المحيط بالذات والاول هو المحيط بالذات والاول هو المحيط بالذات
 يلزم منه ولعل وجه التوفيق وان كان الكلام يتبدونه ان كان في صدره احوال الكلام على سبيل ارضاء الصالحين
 مع القسم فيمكنه ان لا يسلو كسكانه على ما هو المتعارف في الشريعة وادبها في استعماله قولهم المعروض في الدعوى ولم يكن
 او كثر المحيط بمحمد او غيره لكن المعنى على ما مر انما ليس له المحيط بمحمد بالذات والمحيط لو كان محمداً في غير ذلك
 بل ان العرض يكون المحمدي في كونه بالعرض على سبيل العرض للعرض المذكور انما **طريق** الحق انما كان يتبدونه الى السبيل
 الى القول في حيلولة الوجود الى المقدمه والاول هو المحيط بالذات والاول هو المحيط بالذات والاول هو المحيط بالذات
 هذه الكلمات على التقدير متحققة سواء كان المحيط مستقداً على المحيط الاول والا فلهذا المعنى لقوله هذا انما يستقيم
 لو كان الفصل الاول مستقداً والحوادث انما كانت الى المقدمه الفاتية المستند اليها لقوله فاذ كان
 وجوده فاذ كان كماله بل ان لغيره تأثير في ذلك وبرزج الكلام الى المقدمه الفاتية على تقدير عدم المحيط
 لا يستلزم عدم تأثير المحيط على تقدير وجوده الا فاشيت لغير المحيط مستقداً على المحيط وذلك
 اذا وقع على جميع كل منها لاحتياجه الى كل منها في العينة على تقدير عدم الاخر فالفاتية احداهما
 اعتبار عدم الاخر لا ليدل على لغيره ليس الاخر تأثيره في الواقع عند وجوده لان هذه الفاتية
 يستلزم على الفاتية المذكورة انما يدل على صلاحية كل منها للفاتية ولابد ان كانت كونها متوحدتين
 لا يخرج اخرهن مثل تقدمهما على الاخر وتاخرهما لغيره فاذ كان ذلك فلهذا المعنى لقوله في هذا المقام
 انما يعين هذا توحيد كلام الله على ما مره في قوله تعالى **طريق** الحق انما يمكن هذا ان يقض ان كان الخلاء
 الى الله اقول منها نظراً لانه على تقدير لغيره يكون المحيط على الذات المحمدي لا يلزم المحمدي
 الخلاء وعلى تقدير لغيره يكون على تقديره مكانه يلزم بعبارة المحمدي الخلاء انما يلزم من لغيره يكون
 بان عدم الخلاء ووجه المحمدي تلازمه فاذ كان احداهما وجه المحمدي متعلقاً بغيره فلهذا المعنى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

الفصل

[illegible]

9m

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

卷之

علي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

في سنة الفصح
 ورجع الى ارضه
 فالتفت اليه
 في حقله
 في سنة الفصح
 ورجع الى ارضه
 فالتفت اليه
 في حقله

[illegible][illegible]

الحل الأول:

المتحرك كسبيل المبلين باعتبار ما فيهما من الميل القوي اسوة العليله وارز الميل الضعيف السوءه الكثيره على
 يمكن ان ياتي في الحركه من حركه الطرف غير متوحد بها بل الماده العنبره على المبلين كالغلبه على الحماضه
 كل الى حركه وحصل ما زاد في معرفه في ظهوره وعلى الوجهين اندح ومن الضعف عن التمسك بالنسبه ما ذكره
 ما ياتي حيث قال ان سبيل الحماضه القصيره اذا كانت بالضعف مثلا لا يكون سبيل الميل القوي بالضعف
 وكذا ابا ذكره فان حيث قال في وجه ثالث الى البيان وجه ضعف التمسك بالنسبه وهو لم ينعيف الميل لو
 حركه في زمان قوي الميل **الحج** الحماضه الماده الاخره من الظاهر اقول معنى انه لا يرد في الاخره من اصله
 يرد لكن كجاب للجواب المذكور انه لا يرد على غير ان لا يرد على غير الشئ فلو راد
 عليه والشره عليه بان ذكره في المهور او لا فذكر اياه عليه واجاب عنه باختصاره ثم ذكره في الشئ
 وذكره في اياه انه المشره كغيره فيهما على انه حركه الزود ثم اجاب عنها **الحج** واخره من بعد
 وضع احواله اللزم اقول من وضع بطلان اللزم بها على غير حصول اللزم للمحركه من سبيل الميل كغيره
 وان لم ينع احواله كغيره الحركه مع العاين بالاعمال في الاثر كغيره مكابره والامام لم ينع بطريق بينهما
 حيث قال في كونه الحركه مع العاين كغيره العاين فلا يتوهم انه يرجع الى وضع الملازمه بر حاصلا كلامه
 اللزم المذكور ليس ملزوما لهما حتى يكون في **الحج** الحركه من خارج من الصفه وعبره وذلك ان
 الجسم المذكور في قوتها عظيم بحيث يتصور النسبه المخرجه عنه وبين في الميل الثاني **الحج** بل هو
 سوال احد ومعلوم في اقول هذا السؤال لا وجه له حتى تنجح الى الجواب عنه اقول لا حصول الضعف
 والشكل الجسم بطريق الاتفاق لا كسبيل الجسم كيف في لو كان كذلك لم يكن عليه استقلال عنه
 تافل وانما كونه كذلك لما اقتضى بطريقه وضعه وشكله آخره ما حصل بطريق الاتفاق والامام فيه
 وج فلو استقلال عنه لا بسبب تافل انم الزعم حرام في الحقي في تقرير السؤال في لو كان حصول
 والشكل الجسم بطريق الاتفاق لا باقتضا الطر فلو استقلال الية اذا الزعم الفاسد عامه عليه وان
 خلافه فان لا اذا استقلال الى مكان التو استقلال الى مكانه وكذا اذا استقل وطريقه كان على شكل الاستقلال
 والجواب انه لو حصل الجسم حاروط به على كونه الوجوب بعد الوجه **الحج** فله نظر لانه ان
 الموضع في اقول يمكن ان يجاب عنه باختار الشئ الثاني في المراء باختلاف الموضع باختلاف الاجسام

والجواب انه لو حصل الجسم حاروط به على كونه الوجوب بعد الوجه الحج فله نظر لانه ان
 الموضع في اقول يمكن ان يجاب عنه باختار الشئ الثاني في المراء باختلاف الموضع باختلاف الاجسام
 والجواب انه لو حصل الجسم حاروط به على كونه الوجوب بعد الوجه الحج فله نظر لانه ان
 الموضع في اقول يمكن ان يجاب عنه باختار الشئ الثاني في المراء باختلاف الموضع باختلاف الاجسام

اضافه

الاضافه وجودا وعدلا ارتقا فمعدرا وسكنا وذلك ان لم ينع في الجسم المحيطة بالاطلاق على امر وبرج كلام
 الى ذكره بقوله بل ذكر الموضع ليصح القول بالكلية وبره عليه ان لم ينع في الموضع بقوله بل ذكر الموضع
 مع الموضع يعطى الموضع عليه بغيره او على ما ذكره في تقرير السؤال وانما عدم الاستعلاء بالموضع فلم ينع في الموضع
 له وجه والا فلو لم ينع في الموضع الذي هو سبيل الجواب الكفا عنه بذكره في السؤال سبيل المسلك
 الاختصار **الحج** في النظر الى العجز عن النقل في قوله فلهذا من ترك المذهب القابل للمذكوره في الشئ
 حيث قال والواجب انما يحصل الجسم كسبيل على فاعليه يقتضيها لا يتوهم كونها مستركه في البيان انما هي
 مجرد انها بالنظر الى طبع الجسم يمكن الزوال بل قول صاحب المحاكمات انها بالنظر الى العجز عن النقل
 عليها البيان عن حقيقة نفسه اذ لا احوال التي يمكن واجبه لطبع الجسم كسبيل لا يتسك عنه اصلا ولا كسبيل
 طبعه وجوابه ان لا ينع في نفسه بالعلل الفاعليه المعايير لطباع الجسم على ما يدل عليه مقابلة القسم الاول
 الذي يقتضيه الطبع بل لا يظهر انها تقتضيه طبع الجسم لكن بشرطه يمكن واجبه بالنظر الى طبع الجسم في وجه
 كلامه ان لم ينع في العلة الفاعليه على غير ما قيل حقيقة كالمشروط والاعدادات وقدر مثله
 مرارا فانه بالنظر الفاعليه هذه الشرطه المعايير لطباع الجسم في الامام **الحج** في وجه
 ان زوال الموضع عن الجسم لا يجب كغيره اقول يمكن ان ينع في الموضع بالنسبه الى المكان انما ينع في كونه
 في الموضع وضعه بالنسبه الى الارض فان قلت حركه الارض على الاستدارة ولم يكن طبيعيا لكن كونه على
 حركه اقتره في زوال الموضع قلت لا شك ان حركه الارض يمكن زوال الموضع فلا يكون حركه الارض
 خلا فلهذا لا يكون كغيره في الموضع **الحج** فان قلت لا كان وجوبه حركه الجواب اقول يمكن حركه الارض
 الطبعيه في كونه الاجسام الكلية مطلقا فليكن كانت او غير شرا اضافة الشئ الاول لا طباعه يقتضيه حركه الارض
 انما هو طباعه في حركه الارض لا يقتضيه حركه الارض انما هي كونه انما هي كونه انما هي كونه انما هي كونه
 فلهذا يقتضيه حركه الارض **الحج** في وجه النظر في الاول فلا ينع في حركه الارض حركه الارض
 لم لا يكون ان كونه حركه الارض لا يقتضيه حركه الارض بعض المعارف حركه الارض **الحج** في وجه
 بغيره او وجهه نفسه في اقول في وجه التعيين في الشئ ذكره في بعض اجزاء المذهب وليس باوجه في بعض
 والميزان في وجهه عليه السلام كما يرد في المذهب المذكور في الميزان في وجهه في الشئ حركه الارض انما هي كونه

والجواب انه لو حصل الجسم حاروط به على كونه الوجوب بعد الوجه الحج فله نظر لانه ان
 الموضع في اقول يمكن ان يجاب عنه باختار الشئ الثاني في المراء باختلاف الموضع باختلاف الاجسام
 والجواب انه لو حصل الجسم حاروط به على كونه الوجوب بعد الوجه الحج فله نظر لانه ان
 الموضع في اقول يمكن ان يجاب عنه باختار الشئ الثاني في المراء باختلاف الموضع باختلاف الاجسام

الجسم

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

بل صرح حيث قترک

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

طه كثره طاهر م ١٢٢
الحاصل هو ان اذا كان مجموع الفواصيص متساويا
في الاماكن المذكورة كان مجموع الفواصيص متساويا

لا تفتقد

[illegible]

4

قال كان الشيء لا يتغير جازلة المادة اقل بالغير المطلق الصورة على الفعل الموجودة غير متعارف فيما بينهما
 بناء الكلام على التفسير والمسمى: اذ اقل بالغير المطلق الصورة على الفعل الموجودة غير متعارف فيما بينهما
 فلو كان الشيء لا يتغير جازلة المادة اقل بالغير المطلق الصورة على الفعل الموجودة غير متعارف فيما بينهما
 بل اذ لم يتغير جازلة المادة اقل بالغير المطلق الصورة على الفعل الموجودة غير متعارف فيما بينهما
 المقتضى من استوفى الحكم فيها الا على صور الصور والكشاف اقول في ذلك ان ما ذكره انما يفيد وجوب نفس
 لا تصور المرافقة ولو كان المراد ايضا تصور المرافقة لكان في ذلك القيد بل في قبيل الاطراف بوجهها
قال ان كان الضعف اذ ال عرض فالضعف لا يتغير في ذاته اقول اذا ضعف كيف السواد مثلا
 نفس الضعف لا يتغير في جنس السواد ويتبدل في الواقع على تقدير ان الاستدلال ضعف متعلقا بوجه
 متعلقا في النوع ومعقول لم يكن المراد في الاستدلال والضعف بناء على الصور فتمت الرتبة الاولى
 وقد كان ذلك لبطانة الصورة لا ضعفها ان اراد به ان يظن للصورة الامة والنوع الذي كان شمس كمن
 بطانة متعلق لان المعروض ضعف جنس الصورة المشتركة بين السواد والضعف فتمت الرتبة الثانية
 لجنس الصورة لتضعف واستظهاره ان كان المراد في الحركة الصورة مطلقا سواء كان افرادها والحركة
 مختلفة في النوع كانت الحركة الكيفية ام كانت الحركة الاليفية فيكون اختيار الثاني اولى على ما قد تقرر
 الشئ ان في النوع وفي ذلك الترتيب والبرهان كان عرضا بالقياس الى النوع الذي فرض الحركة في ذلك المكان
 مستوفى من ذلك النوع كان ضعفا لذلك النوع كانت الحركة الكيفية كانت الحركة الاليفية فيكون اختيار الثاني
 على ما قد تقرر في اختيار النوع الثاني فيكون ذلك الترتيب والبرهان كان عرضا بالقياس الى النوع الذي فرض الحركة
 السواد لما كانت حصة متوهم من السواد اقل من العقل معوجة الموهوم من السواد استدل كان السواد
 بل فيقول ان الضعف لا يتغير في الفرد استدل باللفظ لا الضعف قال الم يمكن النوع معقول
 على اذ اقل من كذا لم يسم على تعارضه فيقول نفس احد الشخص ان من نفس اخر لا استدل
 النوع وصدقه عليها ولو لم يسم من ان في النوع السكونية النوع الكون في التراكيب في نفس السكونية
 ليسوا اقل من عدم حيز التراكيب على السواد والضعف الجسدي والحرارة ما لم يكن في اول النوع وهو
 تصور عدم لم المية واخر انما لا يتغير السواد والضعف اقول في ذلك ان ما ذكره انما ثبت لم تلك الكيفية

المتن

المعقولة اشارة والضعف لا يتغير اشارة السواد واحد من رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 بالسكونية على خلاف ذلك ان السواد لا يتغير في رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 فيكون اشارة واحدة تحت عنوان الكيف بل في الكيفية الجسدية والحرارة فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 المعقول عليها كالتصور والجنس كلفه الحصول بالسكونية الجسدية في النوع لا يكون معقول
 السواد في النوع لا يكون معقول اشارة السواد واحد من رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 بناء السواد ولا يلزم في الاول معنى لم الامة وقد واحد من السواد فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 البرهان في السواد والضعف لا يتغير في جنس السواد ويتبدل في الواقع على تقدير ان الاستدلال ضعف متعلقا بوجه
 السواد ان لم يكن فيكون المعقول فرد واحد من السواد فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 المعروض في النوع على ما قد تقرر في الجواب جازلة اصل الدليل لان المحرور في هذا الشئ انما هو السواد
 من قبل ما في الحركة لا من قبل المعقول وما في مشترك على الدليل وصورة النفس فان قيل لا يلزم الغايرة بين
 الترتيب في الحركة فقلت لا ولا يلزم هذا الشئ بل يجعل المعقول النوع وما في افراده فقلت في الغايرة بين
 لو كان ذلك لكان في ذلك القيد بل في قبيل الاطراف بوجهها
 الغايرة بين المعقول لا يتغير في جنس السواد ويتبدل في الواقع على تقدير ان الاستدلال ضعف متعلقا بوجه
 في الوقت بل فيكون المعقول مستندا بالتوسط من ذلك الافراد وذلك التوسط موجه الى النوع والافراد متعارفة
 مستوفى من ذلك النوع كان ضعفا لذلك النوع كانت الحركة الكيفية كانت الحركة الاليفية فيكون اختيار الثاني
 الكيفية على اقل العقل واذا لم يكن في النوع احد الشخص ان من نفس اخر لا استدل
 المعقول في النوع لا يكون معقول اشارة السواد واحد من رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 فيكون اشارة واحدة تحت عنوان الكيف بل في الكيفية الجسدية والحرارة فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 المعقول عليها كالتصور والجنس كلفه الحصول بالسكونية الجسدية في النوع لا يكون معقول

الافراد في النوع لا يكون معقول اشارة السواد واحد من رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 بناء السواد ولا يلزم في الاول معنى لم الامة وقد واحد من السواد فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 البرهان في السواد والضعف لا يتغير في جنس السواد ويتبدل في الواقع على تقدير ان الاستدلال ضعف متعلقا بوجه
 السواد ان لم يكن فيكون المعقول فرد واحد من السواد فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 المعروض في النوع على ما قد تقرر في الجواب جازلة اصل الدليل لان المحرور في هذا الشئ انما هو السواد
 من قبل ما في الحركة لا من قبل المعقول وما في مشترك على الدليل وصورة النفس فان قيل لا يلزم الغايرة بين
 الترتيب في الحركة فقلت لا ولا يلزم هذا الشئ بل يجعل المعقول النوع وما في افراده فقلت في الغايرة بين
 لو كان ذلك لكان في ذلك القيد بل في قبيل الاطراف بوجهها
 الغايرة بين المعقول لا يتغير في جنس السواد ويتبدل في الواقع على تقدير ان الاستدلال ضعف متعلقا بوجه
 في الوقت بل فيكون المعقول مستندا بالتوسط من ذلك الافراد وذلك التوسط موجه الى النوع والافراد متعارفة
 مستوفى من ذلك النوع كان ضعفا لذلك النوع كانت الحركة الكيفية كانت الحركة الاليفية فيكون اختيار الثاني
 الكيفية على اقل العقل واذا لم يكن في النوع احد الشخص ان من نفس اخر لا استدل
 المعقول في النوع لا يكون معقول اشارة السواد واحد من رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 فيكون اشارة واحدة تحت عنوان الكيف بل في الكيفية الجسدية والحرارة فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول

الافراد في النوع لا يكون معقول اشارة السواد واحد من رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 بناء السواد ولا يلزم في الاول معنى لم الامة وقد واحد من السواد فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 البرهان في السواد والضعف لا يتغير في جنس السواد ويتبدل في الواقع على تقدير ان الاستدلال ضعف متعلقا بوجه
 السواد ان لم يكن فيكون المعقول فرد واحد من السواد فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول
 المعروض في النوع على ما قد تقرر في الجواب جازلة اصل الدليل لان المحرور في هذا الشئ انما هو السواد
 من قبل ما في الحركة لا من قبل المعقول وما في مشترك على الدليل وصورة النفس فان قيل لا يلزم الغايرة بين
 الترتيب في الحركة فقلت لا ولا يلزم هذا الشئ بل يجعل المعقول النوع وما في افراده فقلت في الغايرة بين
 لو كان ذلك لكان في ذلك القيد بل في قبيل الاطراف بوجهها
 الغايرة بين المعقول لا يتغير في جنس السواد ويتبدل في الواقع على تقدير ان الاستدلال ضعف متعلقا بوجه
 في الوقت بل فيكون المعقول مستندا بالتوسط من ذلك الافراد وذلك التوسط موجه الى النوع والافراد متعارفة
 مستوفى من ذلك النوع كان ضعفا لذلك النوع كانت الحركة الكيفية كانت الحركة الاليفية فيكون اختيار الثاني
 الكيفية على اقل العقل واذا لم يكن في النوع احد الشخص ان من نفس اخر لا استدل
 المعقول في النوع لا يكون معقول اشارة السواد واحد من رتبة صورة كونها افراد الجنس واحد في النوع لا يكون معقول
 فيكون اشارة واحدة تحت عنوان الكيف بل في الكيفية الجسدية والحرارة فيكون اشارة واحدة في النوع لا يكون معقول

[illegible]

من الامور ان كان العام ذاتا الخاص وهو ممنوع فما حكم فيه لابي العام مطلقا كونه اثر افرادا كان
مؤثرا خاصا الخاص لا مطلقا كونه اثر كونه الخاص في امور الفقه الى العام فيه اثر لازم وانما
منه لا في ادراكه بالوصول والعينية يحصل في خصوص النصوص الواردة في العام في ذاته
ان مطلقا كونه اثر كونه الخاص لا مطلقا كونه اثر كونه الخاص في امور الفقه الى العام فيه اثر لازم وانما
منه لا في ادراكه بالوصول والعينية يحصل في خصوص النصوص الواردة في العام في ذاته

الحجاء
 هذا الكتاب من كتب
 الفقه الحنبلية
 وهو من كتب
 الفقه الحنبلية
 وهو من كتب
 الفقه الحنبلية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المستحقين غرضه ايم

الجواب الخ والمخالف له نوجه الدليل وجب عليه تغيير ترتيب المنع فقد اقبل بالواجب قول
 نظر لان المقدمه الوسطه التي ذكرها الشافعي في جعل الدليل الذي ذكره من البرهان الموجه في الخارج لا تنقطع وهو
 قوله قولنا الموجه في الخارج ليس من الخط فيقوله المنع الاول عليها فيقال لا ثم لم تنه الخط ليس بموجه
 في الخارج بل لا اتصال في تلك الفظه في الخي برر خطا والمقدمه التبرير عليها المنع الثاني قد ذكرنا بعد
 واثباتها بقوله والنظم الخ لا يبرهن ثم البصر عنه وصولها الى ان ما يحدث بحسب المقادير
 وينزل عنه بزال المقابله فيقال سلمنا ان الخط بموجه في الخارج لكن لا يجوز ان يوجد الخط في البصر
 الا ان قد قلنا في ان نزل المقادير ولما في هذا قول فلو لا ثم انما لا يخلو في خطا في ان لا
 الا ان قد قلنا في ان نزل المقادير ولما في هذا قول فلو لا ثم انما لا يخلو في خطا في ان لا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

يعود

منه الخ

انما تعقل الحكمة فان قلت انما تعقل الحكمة
 فان العقل عبارة عن امرين احدهما هو
 شأنا على هذا الوجه وهو انما هو
 كونه امره النفس واما الثاني فانه
 انما يعقل الحكمة فان قلت انما تعقل الحكمة

بالقوة الجارية من هذا البصر كذا...
 سؤال آخر في الصورة العقلية...
 بالتحديد في الصورة العقلية...
 فلو حال احد هذه القوى...
 لتبين صورة العقل...
 بان ساطع الحكم...
 وذكره الشرح...
 لما وقع لم يرد...
 لتقابل تلك الصور...
 الغالب ما في تلك القوى...
 من نظيره...
 ورد في السؤال...
 مطلقا...
 في ما هو الظاهر...
 وهذا...
 على المفسر...
 لما في ذلك...
 لما يكون...
 فتوريد...
 في جعله...
 فان المفسر...
 يحل في المكان...

هذا...

تأليف...

سؤال آخر في الصورة العقلية...
 بالتحديد في الصورة العقلية...
 فلو حال احد هذه القوى...
 لتبين صورة العقل...
 بان ساطع الحكم...
 وذكره الشرح...
 لما وقع لم يرد...
 لتقابل تلك الصور...
 الغالب ما في تلك القوى...
 من نظيره...
 ورد في السؤال...
 مطلقا...
 في ما هو الظاهر...
 وهذا...
 على المفسر...
 لما في ذلك...
 لما يكون...
 فتوريد...
 في جعله...
 فان المفسر...
 يحل في المكان...

هذا...

تأليف...

المصنف

وہ سب سے پہلے

الصفحة ١٠٠

في نفس الكثرة التي
لما ذكره بعض
على الترتيب

مجلس ۱۰۰

البركة في كل وقت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or letter, featuring dense cursive writing and some marginalia.

[illegible]

اقول قد مر في نسخة اخرى الواو الواو

خداوند ما را از این آیه م م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الغفران

لأن المصلحة العامة لا تترك
للمصلحة الخاصة ولا للمصلحة
الخاصة لا تترك للمصلحة العامة
الخاصة لا تترك للمصلحة العامة

الحظ الى مصر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الفايضا

100

[illegible]

۳۲

[illegible]

لبریکونی ص

الطاهر ما ذكره وهو موضع التمسك بالدار
حقاً لنفسه الحرة المنصورة

[illegible][illegible]

الحق في العلم والبرهان

38

[illegible]

علم سوارده

[illegible]

[illegible]

اعلم وانتم قصور

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

[illegible]

۱۰۰

مستور

